

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الرابعة والسبعون

الجلسة ٨٤٦١

الثلاثاء، ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إيسونو ميينغونو . . . . .	(غينيا الاستوائية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . .	السيد نينزيا
	ألمانيا . . . . .	السيد هويسغن
	إندونيسيا . . . . .	السيد دجاني
	بلجيكا . . . . .	السيد فان فليبرغ
	بولندا . . . . .	السيدة فرونيتسكا
	بيرو . . . . .	السيد دوكلوس
	الجمهورية الدومينيكية . . . . .	السيدة موريسون غونثاليث
	جنوب أفريقيا . . . . .	السيد ماتجيتا
	الصين . . . . .	السيد وو هايتاو
	فرنسا . . . . .	السيد دولاتر
	كوت ديفوار . . . . .	السيد إيبو
	الكويت . . . . .	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . .	السيد ألين
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . .	السيد كوهين

## جدول الأعمال

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥ .

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

أيد مجلس الأمن مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، ودعا جميع الأطراف إلى التنفيذ الكامل لتلك التدابير، بما في ذلك الوقف الشامل والدائم لإطلاق النار الذي تشتد الحاجة إليه. وفي البيان الرئاسي S/PRST/2018/12، المؤرخ ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أعاد المجلس مرة أخرى التأكيد بالإجماع على الأهمية المحورية لاتفاقات مينسك.

وبعد مرور أربع سنوات على اعتمادها، تظل اتفاقات مينسك هي الإطار الوحيد المتفق عليه لتحقيق السلام عن طريق التفاوض في شرق أوكرانيا. وبينما تستمر الجهود الدبلوماسية في إطار اتفاقات مينسك، فإن أحكام مينسك، للأسف، لا تزال غير منغدة إلى حد كبير، بما في ذلك جوانبها الأمنية والسياسية الرئيسية. وتبدو المفاوضات فاقدة الزخم، حيث أصحاب المصلحة الرئيسيين إما عاجزين و/أو غير راغبين في التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات الرئيسية إلى الأمام، أو أنهم صُرفوا عن التركيز على تنفيذ الخطوات المتفق عليها.

وأود أن أشير إلى أن المناقشات المفصلة بشأن تنفيذ أحكام اتفاقات مينسك تجري في محافل منفصلة، والأمم المتحدة غير مشاركة فيها. وقد كان الأمين العام للأمم المتحدة متسقا في التأكيد على دعم الأمم المتحدة القوي للدور الريادي لرابعية نورماندي وفريق الاتصال الثلاثي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى في السعي إلى تسوية سلمية للنزاع في شرق أوكرانيا.

ودعا الأمين العام أيضا مرارا وتكرارا إلى تنشيط الجهود في إطار تلك الصيغ والقنوات الثنائية.

وكما أكدت الحوادث بشكل مستمر على امتداد السنوات الخمس الماضية، فإن النزاع الدائر في شرق أوكرانيا ليس ساكنا ولا خاملا. وهو نزاع في قلب أوروبا ولا يزال يحصد أرواح الضحايا. ومع تجديد الالتزام بوقف إطلاق النار خمس مرات من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين في إطار فريق الاتصال

رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (S/2014/264)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل أوكرانيا للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات الإعلامية التاليين للمشاركة في هذه الجلسة: السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ السيدة أورسولا مولر، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ سعادة السفير أرطغرل أباكان، كبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بأوكرانيا؛ سعادة السيد مارتن سايديك، الممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الرئيس الحالي للمنظمة في أوكرانيا وفي مجموعة الاتصال الثلاثية.

يشارك السيد أباكان والسيد سايديك في هذه الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من مينسك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد ينتشا.

السيد ينتشا (تكلم بالإنكليزية): في القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي اتخذ بالإجماع في ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥،

المستمر وإطلاق النار والألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة. ولا تزال المنطقة الواقعة على خط الاتصال بين أكثر المناطق تلوثا بالألغام في العالم. ومثلما دعا المجلس في بيانه الرئاسي S/PRST/2018/12 الصادر في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨، فمن الضروري أن يكثف المجتمع الدولي جهوده الرامية إلى المساعدة في تلبية الاحتياجات الإنسانية في الميدان وفي إطار خطة الاستجابة الإنسانية في أوكرانيا. ولن تدخر الأمم المتحدة جهدا في الاضطلاع بمسؤولياتها عن إيصال المساعدة الإنسانية ورصد حقوق الإنسان. ومع ذلك، أود أن أشدد على أن من الضروري أيضا أنه ينبغي عدم تسييس الجهود الإنسانية للأمم المتحدة المبذولة في الميدان أو استغلالها من أي من الجانبين.

وفي هذا العام، سيدخل النزاع الدائر في شرق أوكرانيا عامه السادس دون أي أوهاام في ذلك. وفي حين طال أمد المفاوضات فلا يزال هذا النزاع حتى اليوم تهديدا فعليا للسلم والأمن الدوليين. ومن المضلل الاعتقاد بأن الوقت بحد ذاته سيؤدي إلى حلول له. وفي هذه المناسبة، وإذ نكرر ما ورد عن توقعات مجلس الأمن، فإن الأمم المتحدة تدعو مرة أخرى إلى التعجيل بإحراز التقدم في تنفيذ اتفاقات مينسك. وتحت الأمم المتحدة جميع الأطراف على تجنب أي خطوات أحادية قد تؤدي إلى تعميق الانقسامات أو مخالفة نص وروح اتفاقات مينسك.

ويؤثر النزاع في أوكرانيا أولا وقبل كل شيء بشكل مأساوي على الشعب الأوكراني، ولكنه يدور أيضا في سياق تحديات متزايدة للسلم والأمن الدوليين. ولا يزال النزاع يضع مصداقية المنظمات الدولية والإقليمية على المحك. وأثناء خطابه أمام المجلس بشأن النزاعات في أوروبا قبل عامين (انظر S/PV.7886) شدد الأمين العام على ضرورة منع ظهور أزمات جديدة وحل النزاعات القائمة في المنطقة. وفي الشهر الماضي، وخلال رسالته بمناسبة السنة الجديدة إلى الجمعية العامة، أشار الأمين العام مرة أخرى إلى النزاع في أوكرانيا بوصفه أحد التحديات الرئيسية التي

الثلاثي في العام الماضي، فقد كان هناك ما على عشر مرات بتحديد ذلك الالتزام منذ اندلاع النزاع. وللأسف، لم يدم أي منها طويلا.

ووفقا لتقارير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فلا تزال القوات العسكرية تعزز مواقعها على كلا جانبي خط التماس وتقترب من بعضها البعض في ما يسمى المناطق الرمادية، في حين أصبح استخدام الأسلحة الثقيلة ونشرها بالقرب من خط التماس حقيقة واقعة. وفي هذا الأسبوع، ستعقد جولة أخرى من المناقشات في إطار فريق الاتصال الثلاثي في مينسك. ويجدو الأمم المتحدة خالص الأمل في أن تتوصل الأطراف المعنية إلى نتائج ملموسة في تلك الاجتماعات وأن تنفذ القرارات الصادرة عنها بحسن نية ودون إبطاء.

وفي حين شهدت أعمال العنف انخفاضا عاما منذ عام ٢٠١٤، بما في ذلك عدد الوفيات من بين المدنيين، لا تزال الخسائر والدمار مستمرين أسبوعيا تقريبا. وفي الوقت نفسه، تشير التقديرات إلى أن ١,٥ مليون شخص ما زالوا مشردين داخليا. ويذكرنا التصعيد الدوري لأعمال العنف بحقيقة عدم الاستقرار على طول خط التماس، ما يؤثر سلبا على الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية أصلا وانهايار البنى التحتية في المنطقة المتضررة من النزاع. وهناك حاجة ملحة للتوصل إلى اتفاق على التدابير الإضافية التي من شأنها أن تدم وقف إطلاق النار بطريقة لا رجعة فيها. وينبغي أن تكون أولوية الطرفين هي سحب الأسلحة الثقيلة من المناطق المأهولة بالسكان دون تأخير، وانسحاب القوات وحماية البنى التحتية المدنية الحيوية.

ولا تزال الأمم المتحدة ملتزمة التزاما كاملا بأداء دورها في مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية ورصد حقوق الإنسان ودعم التنمية. ولا يزال نطاق الاحتياجات الناشئة عن النزاع وإلحاحها كبيرين. فهناك يعيش أكثر من نصف مليون شخص على بعد خمسة كيلومترات من خط التماس وهم الأكثر عرضة للقصص

١٢ عاملا في المرافق المائية من جراء الأعمال العدائية وانفجارات الألغام الأرضية. وقد كانوا يؤدون عملهم لضمان استمرار تدفق المياه إلى ملايين الأشخاص على جانبي خط التماس.

ويجب على طرفي النزاع اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة لتجنب الضرر الذي يلحق بالمدينين وتقليله في جميع الأحوال. ولا بد من الالتزام بالقانون الدولي الإنساني لحماية المدينين والبنى التحتية المدنية الحيوية في جميع الأوقات والأماكن من جميع الأطراف.

وقد رحبت في جلسة مجلس الأمن المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر (انظر S/PV.8386) بالجهود التي تبذلها حكومة أوكرانيا لتحسين ظروف العبور عند نقاط التفتيش. وفي حين أحرز تقدم، فإنني أناشد ببذل المزيد من الجهد على كلا الجانبين. ففي مقاطعة لوهانسك برمتها، لا يزال المدنيون يعبرون خط التماس من خلال نقطة تفتيش واحدة - هي جسر المشاة في ستانيتسيا لوهانسكا. وهذا ليس كافيا بطبيعة الحال. ومع انخفاض درجات الحرارة إلى تحت الصفر خلال فصل الشتاء الأوكراني، فإن من الأهمية بمكان تحسين الخدمات الأساسية في المعابر لأنه لا يزال يتعين على الأشخاص الانتظار عدة ساعات لكي يتمكنوا من عبور خط التماس. وقد توفي هذا العام ١٠ أشخاص - معظمهم من المسنين - في نقاط التفتيش. فالمسنون يشكلون أكثر من نصف العابرين ويواجهون العراقيل لمدة أطول حتى يتسنى لهم الحصول على معاشاتهم التقاعدية. ودعوت حكومة أوكرانيا أيضا لاعتماد إطار وطني للإجراءات المتعلقة بالألغام.

ويسرني اليوم أن أفيد بأن قانوناً بشأن الإجراءات المتعلقة بالألغام قد اعتمد مؤخراً. ويحتاج هذا الآن إلى تمهيد السبيل للقيام على وجه السرعة بتوسيع نطاق جهود الإجراءات المتعلقة بالألغام. لقد تسببت انفجارات الألغام الأرضية وأخطار المتفجرات بحوالي ٤٣ في المائة من جميع الإصابات في صفوف

لا تزال تواجه المجتمع الدولي. ويتعين على الدول الأعضاء أن تعمل معا بما يحقق الاستقرار الإقليمي.

وتشدد الأمم المتحدة على ضرورة الاحترام الكامل لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وفقاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة. ونحث جميع الأطراف مرة أخرى على إبداء الإرادة السياسية اللازمة لكفالة وضع حد للنزاع في أقرب وقت ممكن والمساعدة في تحقيق السلام والاستقرار في أوكرانيا.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيد ينتشا على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مولر.

**السيدة مولر (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لإحاطة مجلس الأمن علماً بالحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا.

فما زال المدنيون يدفعون الثمن الباهظ للنزاع، حيث قتل ما يزيد على ٣٣٠٠ مدني بينما أصيب ما يصل إلى ٩٠٠٠ شخص منذ اندلاع النزاع في عام ٢٠١٤، وشرّد نحو ١,٩ مليون شخص داخلياً. وترتبت عن النزاع عواقب إنسانية خطيرة. وفي عام ٢٠١٩ سيكون ٣,٥ مليون شخص - كثير منهم من كبار السن والنساء والأطفال - بحاجة إلى خدمات المساعدة الإنسانية والحماية. وقد ازداد أثر النزاع على معظمهم. وفقد هؤلاء سبل عيشهم، في حين استنفدت مواردهم المحدودة الآن. وأصبحوا يعتمدون على المساعدات الإنسانية لتلبية احتياجاتهم الأساسية.

ولا يزال مستمرا تدمير البنى التحتية المدنية الحيوية، أو تعطيلها، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معاناة السكان. وفي عام ٢٠١٨ وحده، تسبب ٨٩ حادث بالضرر على مرافق المياه والصرف الصحي، وخلال الاثني عشر شهرا الماضية، أصيب

الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة لم يتمكنوا من الحصول على الغذاء والمياه والصرف الصحي والرعاية الصحية والأدوية، فضلاً عن خدمات الحماية. ونطلب هذا العام ١٦٢ مليون دولار لتقديم المعونة إلى ٢,٣ مليون شخص من خلال خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩. تركز الخطة على حماية السكان المتضررين وتعيد لهم إمكانية الحصول على سبل العيش والخدمات الأساسية والبنى التحتية. ورغم أن المساعدة الإنسانية لا تزال حرجة نتيجة للنزاع، فإننا نهدف إلى تلبية احتياجات الناس من خلال جهود أكثر استدامة، مع ربطها بالانتعاش والتنمية حيثما أمكن.

لقد عانى المدنيون على طول خط التماس من العواقب البدنية والنفسية للأعمال العدائية المتكررة والشديدة في كثير من الأحيان. وقد أضحى القصف ونيران القناصة والألغام الأرضية واقعاً يومياً للملايين. ولنتذكر أن وراء الأرقام المذكورة أسراً - من الرجال والنساء والأطفال - تعاني كل يوم منذ أكثر من خمس سنوات. ويعاني العديد من صعوبات في الوصول إلى المدارس والمستشفيات والخدمات الأساسية الأخرى. وكثيرون منهم فقدوا وظائفهم ومنازلهم وأفراد من أسرهم وأصدقاءهم. ويمكننا، بل يجب علينا، أن نفعل المزيد من أجل أولئك الناس.

وأود أن أقول للناس الصامدين في أوكرانيا إننا لم ننساهم. وسنواصل القيام بكل ما في وسعنا للتخفيف من معاناتهم اليومية، والدعوة إلى السلام الدائم.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيدة مولر على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيد أبابان.

**السيد أبابان (تكلم بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الحالة الأمنية في شرق أوكرانيا. وسأقدم للأعضاء

المدنيين في عام ٢٠١٨. وأناشد جميع الأطراف الكف فوراً عن استخدام الألغام الأرضية.

وعلى الرغم من أن لدى العاملين في المجال الإنساني اليوم إمكانية أكبر بقليل مما كان قائماً في العام الماضي للوصول إلى المدنيين المحتاجين، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة، فإن وصول المساعدات الإنسانية كثيراً ما لا يمكن التنبؤ به. وكما يذكر المجلس، فقد رحّب المجلس في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ بالعمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة (انظر S/PRST/2018/12) لمعالجة الحالة الإنسانية المأساوية في شرقي أوكرانيا وشدد على ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى التخفيف من معاناة المدنيين المتضررين من النزاع. إن وصول المنظمات الإنسانية المستدام ودون عوائق أمر أساسي.

ولكن على الرغم من التحديات في الوصول والبيئة التشغيلية المعقدة ومحدودية التمويل، يُحدث العاملون في المجال الإنساني تغييراً حقيقياً عن طريق تقديم المعونة على جانبي خط التماس. وهم يواصلون الاسترشاد بالمبادئ المعترف بها عالمياً في الإنسانية والنزاهة والحياد والاستقلال. وفي عام ٢٠١٨ وحده، وصل العاملون في المجال الإنساني إلى حوالي ١,٣ مليوناً من أشد الناس ضعفاً بالمساعدة بالغة الأهمية.

ونحن بصدد إنشاء آلية تمويل مبتكرة لدعم جهود الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩ - صندوق أوكرانيا الإنساني المشترك - لمعالجة الاحتياجات الملحة التي تتلقّى أقل تمويل. وأرحّب بالمساهمات التي تقدّمها الجهات المانحة للصندوق. وأحث الآخرين على الانضمام إليه. وقد وافق منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في الشهر الماضي على تخصيص ٦ ملايين دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، كجزء من حافطة للأزمات الناقصة التمويل.

ولم يُموّل أكثر من ٦٠ في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية في العام الماضي. ونتيجة لذلك، فإن بعض المدنيين

يعيشون في أو بالقرب من المناطق المتضررة من النزاع. وفي ٢٠١٨، أبلغت بعثة الرصد الخاصة عن الظروف التي قُتل فيها ٤٣ مدنياً وأصيب ١٩٤ آخرون بجراح. وسجّلنا في الأسابيع القليلة الأولى من عام ٢٠١٩ سقوط أربع ضحايا من المدنيين. ويجب اتخاذ جميع التدابير لمنع وقوع مزيد من الخسائر في الأرواح. إن السحب الكامل للأسلحة الثقيلة، بدءاً من المناطق المأهولة بالسكان، ينبغي أن يكون أولوية. فيمكن لذلك أن يحد من أثر النزاع على المدنيين. وهناك حاجة إلى خطوات إيجابية ملموسة في مجال الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام، ولا سيما حول المدارس ورياض الأطفال ونقاط التفيتش على المداخل والمخارج. يمكن لذلك أن يساعد على منع وقوع المزيد من الخسائر في صفوف المدنيين بسبب الألغام والذخائر غير المنفجرة. إن إدكاء الوعي بتلك المخاطر أمر هام، لا سيما في صفوف الأطفال.

ويجب حماية البنى التحتية المدنية. ومن المؤسف أن الحوادث التي تؤثر على مواقع البنى التحتية الحيوية، مثل محطة دونيتسك لتنقية المياه، وفي الآونة الأخيرة محطة الضخ في فاسيليفكا، لا تزال تحدث. وهي تلحق الضرر وتعرض حياة الرجال والنساء الشجعان الذين يعملون في تلك المواقع لصالح مجتمعاتهم المحلية. وتواصل البعثة تيسير الحوار لتمكين إصلاح وصيانة البنية التحتية المدنية الحيوية. ويتعين على الجانبين اتخاذ الإجراءات المناسبة لحماية تلك المواقع. ويجب أن يحترما الاتفاقات والترتيبات المحلية المتفق عليها لوقف إطلاق النار. وإن عدم القيام بذلك يشكل تهديداً لأطقم الإصلاح والمراقبين من بعثة الرصد.

وليتابع آلاف الناس حياتهم، فهم يقومون برحلات طويلة كل يوم. وهم مجبرون على استخدام نقاط الدخول والخروج القليلة للحصول على الخدمات الأساسية والحصول على المعاشات التقاعدية وزيارة أفراد الأسر المشتتين بسبب النزاع. وإننا نلاحظ عواقب المشقة المستمرة، ولا سيما للمسنين، في الصفوف الطويلة في درجات حرارة أدنى من الصفر.

معلومات مستكملة عن التحديات التي تواجه تنفيذ اتفاقات مينسك، ولا سيما مجموعة التدابير فيما نسجل مرور سنة منذ التوقيع عليها.

وقد بدأت العودة الأخيرة إلى الالتزام بوقف إطلاق النار في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر. وأدى ذلك إلى انخفاض كبير في عدد انتهاكات وقف إطلاق النار - وهو دليل على أنه إذا كانت هناك إرادة فيمكن إيقاف العنف. ومع ذلك، فإن الأرقام زادت مرة أخرى بسرعة. ولا يزال العنف متقلباً. وفي ٥ شباط/فبراير، على سبيل المثال، سجلت بعثة الرصد الخاصة حوالي ٢٠٠٠ من انتهاكات وقف إطلاق النار، في حين سجلنا بالأمس حوالي ١٣٠٠ منها. ولا تزال المناطق التي تشهد أشد العنف، كما حدث من قبل، تتركز حول منطقة مطار أفيديفكا - ياسينوفاتا - دونيتسك، ومنطقة بوباسنا - بيرفومايسك - زولوتي، والمناطق الواقعة شرق وشمال شرق ماريوبول والواقعة جنوب سفيتلودارسك. ولم يتم سحب الأسلحة الثقيلة بالكامل؛ وهي لا تزال تُستخدم.

إننا موجودون في مينسك، حيث سيعقد غداً اجتماع لفريق الاتصال الثلاثي. وأود أن أشدد مرة أخرى على الحاجة إلى وقف شامل لإطلاق النار في الفريق العامل المعني بالمسائل الأمنية. ولا بد من إحراز تقدّم في تحديد التدابير الرامية إلى تعزيز وقف إطلاق النار. إن فض اشتباك القوات والمعدات، المتفق عليه في إطار القرار الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، لم يحدث. وعلى العكس من ذلك، لاحظنا عودة للاشتباك في منطقتي فض الاشتباك في بيتريفسكي وزولوتي. وفي زولوتي على وجه التحديد، يمتدّ العنف إلى القرى المجاورة على جانبي خط التماس، مما يُسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين وإلحاق أضرار بالبنية التحتية المدنية.

ولا بد من حماية المدنيين. وهناك حاجة ملحة إلى التدابير التي يمكن أن تحسّن الظروف السائدة بالنسبة لأولئك الذين

في أوروبا. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة في أوكرانيا، في كييف وفي الميدان على السواء. وفي الختام، أود أن أنوه بعمل زملائي، الأعضاء في بعثة الرصد الخاصة، والرجال والنساء المتفانين الذين أشرف بالعمل معهم. كما أود أن أشكر زميلي وصديقي، السفير ساجديك، على تعاونه الوثيق.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيد أبابكان على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد سايديك.

**السيد سايديك (تكلم بالإنكليزية):** يشرفني والسفير أبابكان اليوم تقديم إحاطة إلى المجلس من مينسك عشية جولة أخرى من مفاوضات فريق الاتصال الثلاثي والأفرقة العاملة الأربعة المنشأة بموجب اتفاقات مينسك. ويشهد هذا على أن آليات مينسك تعمل على أساس منتظم، وأن هناك العديد من الأسئلة المختلفة التي يتعين مناقشتها والمشاكل، أيضا الحالية، التي يتعين حلها.

يجمع فريق الاتصال الثلاثي بين روسيا وأوكرانيا والممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وهو المنصب الذي يشغله في الوقت الراهن - كما سبق أن ذكر السفير أبابكان - معالي وزير خارجية سلوفاكيا ميروسلاف لايتشاك، رئيس منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والجمعية العامة في دورتها الثانية والسبعين. يتوقع محفل مينسك مشاركة بعض المناطق من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في الاجتماعات. كرس القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، في الترحيب بالإعلان الذي اعتمده القادة الأربعة لصيغة نورماندي في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، مبدأ رقابة رباعية النورماندي على مداولات مينسك. وعقد آخر اجتماع من هذا النوع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

منذ كانون الأول/ديسمبر، سجلت بعثة الرصد الخاصة ١٤ حالة للأشخاص الذين قضاوا لأسباب طبيعية أثناء الانتظار عند نقاط التفتيش. يجب اتخاذ الخطوات اللازمة لتيسير وصول الموظفين الطبيين إلى المنطقة الرمادية بين نقاط التفتيش لتقديم المساعدة للمدنيين. ولا بد من تحسين شروط العبور ويجب فتح المزيد من نقاط التفتيش، ولا سيما في منطقة لوهانسك. وفي الزيارة التي قام بها مؤخرا إلى شرق أوكرانيا، أبرز الرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورئيس وزراء سلوفاكيا السيد لايتشاك تردّي أوضاع المدنيين الذين يعبرون الجسر المدمر في ستانتسيا لوهانسكا. ومن الضروري اتخاذ إجراءات لضمان إجراءات الإصلاح اللازمة للجسر.

وتواصل البعثة رصد التطورات الجارية في أجواء أمنية معقدة وتقديم تقارير بشأنها. لا تزال المركبات الجوية غير المسلحة التابعة للبعثة مستهدفة ويستمر اعتراض الإشارات لرحلاتها. وفي الآونة الأخيرة، وقع في ٤ شباط/فبراير انفجار على بعد ١٠٠ متر من دورية تابعة لبعثة الرصد. لا تزال التحديات التي تواجه حرية تنقلنا قائمة، لا سيما في المناطق الواقعة خارج سيطرة الحكومة في منطقة دونيتسك الجنوبية.

ويقع على عاتق الأطراف مسؤولية الوفاء بالتزاماتها وضمنان الرصد والتحقق الفعالين لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وهو التزام تعهدت به في مجموعة التدابير. وستواصل البعثة دعم وتيسير تنفيذ ترتيبات مينسك. كما ستواصل البعثة، وفقا لولايتها، رصد الحالة الأمنية وتقديم تقارير بشأنها وتيسير الحوار لتخفيف حدة التوتر وتعزيز الاستقرار والتطبيع في جميع أنحاء البلد. وفي هذا السياق، عززنا أنشطتنا في الدوريات لرصد الآثار المحتملة على الحالة الاجتماعية والاقتصادية والآثار المحتملة المتعلقة بالتطورات في بحر آزوف.

وأود أن أشكر المجلس مرة أخرى على إتاحة الفرصة لتبادل ملاحظات بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون

في حسابات في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة. وعلاوة على ذلك، كان تمديد المركز الخاص لأئحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك من برلمان أوكرانيا حتى نهاية هذا العام إنجازا سياسيا هاما تحقق في أيلول/سبتمبر من العام الماضي. والمركز الخاص يشكل حجر الزاوية في اتفاقات مينسك.

وكانت هناك انتكاسات أيضا. لم يساعد إجراء ما يسمى بالانتخابات في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في مناطق معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك على تعزيز الروح الأساسية لاتفاقات مينسك، ألا وهي وحدة أوكرانيا وسلامة أراضيها. ولم يتم الوفاء بالتزامات هامة. لم يحدث أي فض للاشتباك حتى الآن في ستانتسيا لوهانسكا، وهي إحدى مناطق فض الاشتباك التي قد سبق للأطراف الاتفاق عليها. ولا يزال الوصول إلى الجسر الواقع على الضفة الشمالية لنهر سيفيرسكي دونيتس، عند نقطة العبور الحاسمة الأهمية بالقرب من ستانتسيا لوهانسكا، من دون إصلاح، مما تترتب عليه عواقب وخيمة للغاية، ولا سيما بالنسبة للمسنين. وفي ضوء ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعبرون خط التماس - وهي زيادة قدرها ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٨ وحده، حيث بلغ متوسطها ١,١ مليون عملية عبور في الشهر، وفقا للأرقام التي قدمتها المنظمة الدولية للهجرة - أصبح تحسين الظروف عند المعابر وفتح نقاط تفتيش جديدة للدخول والخروج ملحا للغاية، كما سبق وأن ذكر المتكلمون السابقون.

وللأسف، لم تكن هناك أي عمليات لتبادل المحتجزين لأسباب متصلة بالنزاع منذ نهاية عام ٢٠١٧. كما لاحظنا حالة من الجمود في الفريق العامل المعني بالمسائل السياسية. وأشجع الأطراف على إتاحة الفرصة للفريق العامل، بمساعدة منسقه الدؤوب السفير بيير موريل، لتوسيع نطاق مناقشاته.

ما فتئت أعمل الآن لأكثر من ثلاثة أعوام ونصف العام في عملية مينسك، وخلال ذلك الوقت، توصلت إلى استنتاج

وفي بيان اليوم بمناسبة الذكرى السنوية الرابعة للتوقيع على اتفاقات مينسك، قلت إنه

”للأسف، بالرغم إعادة الالتزام بالإجماع باتفاقات مينسك، لم نقرب من التوصل إلى حل للنزاع. وفي المنطقة، لا تزال المواجهات مستمرة، مما يتسبب في المعاناة للسكان المدنيين وخسائر في الأرواح، على الرغم من انخفاض عددها بشكل كبير خلال العام الماضي“.

وساعد عملنا على جعل حماية المدنيين، بالتعاون مع الرئاسة النمساوية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في ٢٠١٧، مسألة أساسية لمداولاتنا. - بالتعاون الوثيق مع بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمنظمات الإنسانية الدولية - على خفض عدد الإصابات في صفوف المدنيين بأكثر من النصف في ٢٠١٨، مع استمرار هذا الاتجاه هذا العام.

وبفضل توجيهات السفير أباكان المقتدرة للفريق العامل المعني بالأمن - وأنا في غاية الامتنان عليها - تمكن فريق الاتصال الثلاثي من اتخاذ القرارات في المجال الأمني، على النحو المطلوب في اتفاقات مينسك، وهي الإضافة إلى مجموعة التدابير بشأن سحب الأسلحة الثقيلة المتخذة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛ والقرارات المتعلقة بالإجراءات المتعلقة بالألغام وحظر المناورات بالذخيرة الحية في محيط خط المواجهة في آذار/مارس ٢٠١٦؛ والقرار الإطاري بشأن الفصل بين القوات والمعدات في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

كما تم تحقيق تطورات إيجابية في المجال الاقتصادي، لا سيما فيما يتعلق بتوصيل المياه والمدفوعات ذات الصلة في منطقة لوهانسك وإصلاح الهياكل الأساسية للمياه. وفي عام ٢٠١٨ أيضا، لاحظنا جهودا مشجعة فيما يتعلق بالحفاظ على الاتصالات للهواتف المحمولة عبر خط التماس، والتي تعد حيوية بشكل خاص للمسنين الذين يحصلون على معاشاتهم التقاعدية

مناهض للحكومة في أوكرانيا ثم أعطت كييف الحرية المطلقة لكي تفعل أي شيء بذريعة التعامل مع ما تسميه بالتهديد والعدوان الروسيين.

في ٢١ شباط/فبراير، سيكون قد مضى خمس سنوات بالضبط منذ أن وقع رئيس أوكرانيا آنذاك، فيكتور يانوكوفيتش اتفاقاً مع المعارضة بشأن التوصل إلى تسوية سلمية للامنة، وكان ذلك في حضور ممثلين رفيعي المستوى عن الاتحاد الأوروبي من ألمانيا، وبولندا، وفرنسا بوصفها الدول الضامنة. وقد خُذ على الفور تقريباً وأجبر في نهاية المطاف على مغادرة أوكرانيا. من يدري؟ ربما لو كان قد تصرف كما تفعل السلطات الأوكرانية الحالية، أو، مثلاً، كقادة الدول الديمقراطية الذين لا يخافون من استخدام القوة ضد المحتجين، لما وجدت أوكرانيا نفسها غارقة في أزمة اقتصادية عميقة ولا حول ولا قوة وتعمها الفوضى، ولم يكن قد انتهى بها المطاف إلى مزرعة للمواد الخام تزود بها أسواق الاتحاد الأوروبي بعمالة رخيصة. ناهيك عن أنه كان لديه أسباب أخرى. وكما نعرف الآن بشكل مؤكد، كان المحتجون مسلحين وعازمين على الاستيلاء على السلطة بأي ثمن، بما في ذلك التحريض الدموي. وهذا ما فعلوه في نهاية المطاف.

لقد تعمدت سرد ذلك بالتفصيل لأنني أريد أن يفهم أن الغرب ككل، والبلدان الثلاثة الضامنة الزائفة التي ذكرتها على وجه الخصوص، تتحمل مسؤولية مباشرة عن كل ما حدث وما يحدث، وكذلك الولايات المتحدة، سيدة الدُمى الحقيقية في هذه المسرحيات الميدانية بأكملها، والتي تشجع اليوم وتتستر على واحد من استفزازات كييف، بما في ذلك الحادث الأخير الذي وقع في البحر الأسود، وتزود، عن طيب خاطر، أوكرانيا بالأسلحة، وترشدها إلى الأعمال المتهورة. من المؤسف أنه اتضح لنا أن ليس للغرب أي اهتمام إطلاقاً بأوكرانيا نفسها، ولا بمستقبلها ولا برفاه مواطنيها. وهم الوحيد هي قدرتها بوصفها بيدقا في المواجهة الجيوسياسية مع روسيا.

مفاده أن التنفيذ المطلق لاتفاقات مينسك أمر ضروري للتوصل إلى حل سلمي للنزاع في شرق أوكرانيا.

وببساطة لا يوجد بديل.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** اشكر السيد ساجديك على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نود أولاً أن نشكر السيد ينتشا، والسيدة مولر، والسيد أبابكان، والسيد سايدك على إحاطاتهم الإعلامية اليوم.

لقد بادرنا إلى عقد جلسة اليوم من أجل مناقشة تنفيذ وثيقة بالغة الأهمية لتسوية الأزمة الأوكرانية الداخلية، وهي مجموعة التدابير الرامية إلى تنفيذ اتفاقات مينسك التي وقع عليها قبل أربع سنوات، في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، ممثلون عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وأوكرانيا، وروسيا، وجمهورية دونيتسك الشعبية، وجمهورية لوغانسك الشعبية.

لدينا كل الأسباب لعرض هذه المسألة في الأمم المتحدة، لأن الوثيقة، بوصفها مُرفقا، تشكل جزءاً لا يتجزأ من القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ٢٠١٥، الذي أيدها في فقرته الأولى. وعلاوة على ذلك، تم التأكيد مرة أخرى على دعم تنفيذ مجموعة مينسك في البيان الرئاسي لمجلس الأمن (S/PRST/2018/12) الصادر في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨. ولسبب ما، فإن بعض زملائنا في المجلس يساورهم الوهم، ليس حيال هذا الموضوع وحده، بل بشأن هذا الموضوع بصفة خاصة، وهم مفاده أننا لا نشعر بالارتياح لمناقشة موضوع أوكرانيا. هذا ليس هو الحال فحسب، بل على النقيض من ذلك، لدينا مصلحة أكبر من أي طرف آخر في ضمان أن يستمع العالم مرة أخرى إلى قصة كيفية تنظيم البلدان الغربية في البداية لانقلاب

ترشحه لانتخابات الرئاسة التي ستجري في ٣١ آذار/مارس. وكان السبب في توجيه الاتهام إليه دعوته إلى إجراء الحوار المباشر بين كييف ودونباس المنصوص عليه في مجموعة تدابير مينسك ومنح المنطقة مركزا خاصا داخل أوكرانيا. وبعبارة أخرى، فإن تنفيذ اتفاقات مينسك في أوكرانيا اليوم يُرقي إلى الخيانة العظمى ويخضع للملاحقة الجنائية. إن إصرار اتفاقات مينسك على إجراء حوار مباشر مع جمهوريتي لوغانسك ودونيتسك الشعبيتين يكشف عن رد فعل كييف الذي يتسم بالحساسية. لكنّ زملاءنا الغربيين يتظاهرون بعدم ملاحظة ذلك، وهكذا يكشفون معاييرهم المزدوجة المتأصلة بعناية. وهي معايير مزدوجة لأننا في كل نزاع آخر مدرج في جدول أعمال مجلس الأمن، نأخذ جميعنا موقفا موحدا مفاده أنه يتعين على الأطراف المتنازعة أن تجلس إلى طاولة المفاوضات بهدف إنهاء أعمالها العسكرية وإطلاق عملية سياسية.

ولننظر إلى سورية. ما هو الغرض الرئيسي المتعارف عليه لجهودنا هناك؟ صحيح. إنه إنشاء لجنة دستورية بمشاركة الحكومة والمعارضة والتوصل إلى اتفاق بشأن إنشاء عملية سياسية بملكية وقيادة سورية. الآن، لننظر إلى اليمن. لقد أشاد الجميع هنا باتفاق ستوكهولم المبرم بين الحكومة اليمنية وأنصار الله. والآن يساورنا القلق ونبتهل إلى الله من أجل تنفيذ هذا الاتفاق الهش. لقد رحبنا جميعا باتفاق الخرطوم حول جمهورية أفريقيا الوسطى، الذي كان الهدف منه أيضا التوفيق بين بعض الأطراف التي لا يمكن التوفيق بينها حتى الآن.

لا يختلف أحد معي بأنّ الهدف من أي عملية سلام هو التوصل إلى حل سياسي وليس عسكريا للصراع من خلال المحادثات المباشرة بين الأطراف المتنازعة. فلماذا يجب أن تكون أوكرانيا مختلفة؟ ولماذا لا يتأكد زملاؤنا الغربيون من أن كييف ستوافق في نهاية المطاف على الجلوس إلى طاولة المفاوضات مع الممثلين المباشرين لهذه المواجهة بدلا من نشر نفس الكليشيهات

قبل أربع سنوات، بدا كما لو كان المجتمع الدولي وأطراف النزاع الأوكراني متفقين بشأن الصيغة التي ينبغي أن تكون عليها التسوية. وفي أيار/مايو ٢٠١٨، وخلال اجتماع للمجلس دعا إلى عقده زملاؤنا البولنديون انظر (S/PV.8270)، استعرضنا مجموعة تدابير مينسك بأكبر قدر ممكن من التفصيل، ومن ثمّ لن أفعل ذلك اليوم. ومع ذلك، ولكي يتمكن أعضاء المجلس من الحصول على الوثيقة التي أمامهم، قرنا طباعة وتوزيع نسخ من القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وحثت أعضاء المجلس المرة تلو الأخرى على قراءتها بدقة. لا تكرروا عن ظهر قلب عبارة أن على روسيا تنفيذ اتفاقات مينسك. فالاتفاقات لا تتضمن أي كلمة عن روسيا. وكما قلنا مرات عديدة، إنّ العبث هو أن كييف هي التي تخرب اتفاقات مينسك وأنهم يرمون إلى جعل موسكو تدفع ثمن ذلك.

وللتأكيد مرة أخرى على أهم نقطة، فإن ترتيب الخطوات المشار إليها في القرار، من الفقرات ١ إلى ١٣، ليس ترتيبا عرضيا، لأن ترتيب تنفيذ كل خطوة يتسم بأهمية رئيسية. وسمحوا لي أن أقول مرة أخرى إنّ تنفيذ الفقرة ٩ المتعلقة بنقل السيطرة على الحدود مع روسيا إلى أوكرانيا في منطقتي دونيتسك ولوغانسك، لن يكون ممكنا إلا بعد تنفيذ جميع الشروط الأخرى، بما في ذلك الفصل بين القوات والمعدات، وسن قانون بشأن مركز دونباس الخاص، وإنشاء مؤسسات الحكم الذاتي استنادا إلى ذلك، وصدور العفو، وتبادل السجناء، واتخاذ عدد من التدابير الأخرى.

لكن للأسف، لدينا أسباب وجيهة للقول بأنّ كييف قد أخفقت باستمرار وعن علم في تنفيذ اتفاقات مينسك وخربتها، بينما قام شركاؤنا الغربيون بالتستر على جميع أعمالها غير المشروعة. وأفضل مثال على ذلك هو أن مكتب المدعي العام في أوكرانيا أعلن في ٥ شباط/فبراير بدء الإجراءات الجنائية ضد فيكتور ميدفيدتشوك، أحد قادة المعارضة الأوكرانية، الذي أعلن

عمق المنطقة الرمادية، كما أكد ذلك مؤخرا يوري بيريوكوف، مستشار الرئيس بوروشينكو. لقد وصلت الأمور إلى حد حيث غدت مواقع الطرفين قريبة بصورة خطيرة في بعض المناطق. وأكدت تقارير صدرت مؤخرا عن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وصول وحدات جديدة من الدبابات والمدفعية الأوكرانية إلى دونباس. كما استمرت كييف بثبات بالتهرب من الالتزامات السياسية، ومحاولة تهميش آليات فريق الاتصال الثلاثي وإطلاق جولة ثانية من المناقشات بشأن المسائل التي سبق الاتفاق عليها. وقد تفاقم ذلك بفعل شركائنا الغربيين، بالقول، على سبيل المثال، كما فعل كورت فولكر، أنه لا مكان لجمهورية دونباس في اتفاقات مينسك وأنها ينبغي أن يختفيا، في حين أعلن الرئيس بوروشينكو أن صيغة مينسك لا وجود لها. فما هو نوع الرد الذي يتوقعه المجلس من دونباس على هذا الخطاب؟

ونتيجة للمسايرة التامة التي قابلت بها الحكومات الغربية أي عمل تقوم به كييف كانت إنشاء جو مستمر من الفوضى حيث يزدهر التطرف والنزعة القومية المسعورة، ويشعل فتيل الكراهية لروسيا وتقمع المعارضة بوحشية. إن عدم استعداد كييف الالتزام الصارم بمعايير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أصبح واضحا بشكل متزايد على مدى السنوات القليلة الماضية. وما يرحب الجميع في هذه القاعة يحاول تجاهل ذلك، ويرجع ذلك جزئيا إلى أنه من الصعب حقا العثور على الطريق في متاهة السياسة الداخلية السورالية في أوكرانيا دون ترجمة أو معلومات مباشرة، وواصلوا إبراز الكليشيهات المنهكة عن الخيار الديمقراطي والحق في مستقبل مشرق في أسرة الدول الديمقراطية، بينما يزجرون كييف أحيانا ويلطف لعدم إحرازها تقدم في إدخال إصلاحات ومحاربة الفساد. ولكن ما يقومون به حقا هو تجاهلهم عن علم لجميع الانتهاكات الصارخة للمعايير الديمقراطية - وفي الواقع

البالية بشأن كيفية قيام روسيا بذلك، وهذا، وذاك؟ لكن من فضلكم لا تعبأوا بذلك. يمكنني الإجابة على هذا السؤال، خاصة أن ما من أحد هنا يعبأ بمحاولة ذلك

هذا يحدث لأن سلطات كييف المخادعة اختارت النموذج القائل بأن "هذا ليس نزاعا مدنيا. بل إنها حرب مع روسيا"، وهذا يناسبهم. ويمكن للمرء أن يقول الكثير عن الحرب، وهذا ما يفعله بوروشينكو، رئيس أوكرانيا. لقد تبين أن جميع المصائب والمحن التي مرت بها أوكرانيا، ليس فقط في السنوات القليلة الماضية، بل أيضا في القرون الثلاثة الماضية، هي ارث احتلال روسيا لأوكرانيا. وتحت هذا النموذج الكاذب، يجري حاليا إصدار نسخة جديدة مزورة للتاريخ بسرعة متزايدة، وملفقة من جميع الهياكل التي تحتفظ بها في خزائنها.

واستنادا إلى هذا النموذج، يجب على سلطات كييف ألا توافق على شيء. وفي نهاية المطاف، واستنادا إليها، فإن الطرف الآخر في النزاع ليس مواطنيها، ولكن البلد المعتدي، وبالتالي يمكن تمزيق اتفاقات مينسك ورميها في القمامة أيضا. وهذا بالضبط ما قامت به السلطات الأوكرانية. ونتيجة لهذا النموذج الخيالية، فلا حاجة إلى أوكرانيا أن تتحدث مع مواطنيها الذين يعيشون في دونيتسك ولوغانسك. ولسبب ما لم يلاحظ سكان دونيتسك ولوغانسك وجود ما يسمى بالمعتدي في صفوفهم. ولم يحتجوا ضد السلطات القائمة بحكم الواقع، وهم لا يتوسلون إلى كييف أن تنقذهم. بيد أن كييف تمكنت من مواصلة ذرف دموع التماسيح على مواطنيها بينما تصفهم بلا أساس بأنهم إرهابيون. ولكنك لا تتفاوض مع الإرهابيين، بل تدمرهم. وفي هذا المقام لدينا كامل هيكل سلطات كييف البدائي - بدائي لكنه فعال. وهو فعال لأن زملاءنا الغربيين ضالعون فيه. وهذا معيب.

ولا تزال الحالة في جنوب شرق أوكرانيا قابلة للانفجار. لم تحترم كييف اتفاق وقف إطلاق النار، وقد انتقلت إلى

لن يصوتوا أبدا؟ لأن سلطات كييف الحالية بالتأكيد لا تحتاج إليهم وتذرف الدموع بنفاق عليهم. وبالنسبة لكييف، أصبحوا منذ أمد طويل بيادق معتمدين على أنفسهم في مناوراتها التي تنم عن انعدام الضمير. وبالمناسبة، يجب أن نشير إلى أن كييف، التي من الواضح أنها تهتم بمواطنيها، قد فرضت على دونباس حصارا اقتصاديا واجتماعيا وفي مجالي النقل والطاقة.

وأود أن أسمع شيئا من رعاة كييف الغربيين في هذه القاعة عن تقييمهم الأساسي للتطور الديمقراطي في أوكرانيا. وبالطبيعة الحال، ينبغي أن يشمل الحالة المتعلقة بالحرية الدينية في أوكرانيا، حيث يتم الاستيلاء علنا على الكنائس الأرثوذكسية بمساعدة مباشرة من السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة. وفي خضم الحرارة الحملات التي سبقت للانتخابات، نسيت السلطات الأوكرانية تماما أنه في البلدان المتحضرة هناك فصل بين الكنيسة والدولة، وأن هذا المبدأ مكفول بموجب الدستور في أوكرانيا. ومع ذلك، فإن السلطات الحالية تعمل بلا حياء على استغلال ورقة الدين، ودس الفرقة بين المؤمنين وسحق الحرية الدينية بشكل صارخ.

وفي الختام، أود أن أوضح بجلاء مرة أخرى أن العقبة الرئيسية أمام حل الأزمة وعودة الناس العاديين إلى حياتهم الطبيعية تكمن في الافتقار إلى رد واضح من البلدان الغربية على عدم استعداد كييف لتنفيذ مجموعة التدابير القائمة بالفعل منذ أربع سنوات الآن. نحن نشير أساسا إلى تخريب القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). ونتيجة لذلك، تجازف كييف باستفزازات جديدة لا تعمل سوى على التهديد بتفاقم الوضع وإفساد عملية السلام. ويحدونا الأمل في أن نرى المشاركين في جلسة اليوم يحثون السلطات الأوكرانية على تنفيذ التزاماتها الدولية بدقة، ونحن نرغب في ذلك. يجب على كييف أن تدرك في نهاية المطاف أن تنفيذ مجموعة تدابير مينسك يمثل الفرصة الوحيدة لتحقيق السلام وتسوية النزاع في أوكرانيا.

المتحضرة - وعريضة الفوضى والأكاذيب والنازية الجديدة في أوكرانيا.

ومنذ أيام تلقى مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا رفضا رسميا من وزارة الخارجية الأوكرانية باعتماد المراقبين الروس خلال الانتخابات الرئاسية في آذار/مارس، بينما وعد آرسن أفاكوف وزير الشؤون الداخلية بالتحقق من جميع المراقبين الدوليين، وليس الروس فحسب، باستخدام قاعدة بيانات موقع الإنترنت المتطرف (Myrotvorets) المحظور في بعض البلدان. وبالنسبة لأولئك الذين لا يعرفون عنه، ينبغي لي أن أوضح أن هذا الموقع يحتوي على معلومات شخصية متعلقة بالأشخاص الذين لا يحبهم قوميو كييف، في انتهاك للقواعد المتعلقة بحماية المعلومات الشخصية. وتم قتل بعضهم بالفعل. ويرقى ذلك إلى وضع الأشخاص على القائمة السوداء أو وضعهم على قوائم الاعتقالات. وإذا كان أحد يتصور أن هذه القوائم لا تضم سوى الروس، فيمكنني إبلاغهم بأنها تضم معلومات شخصية تتعلق بسياسيين من المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وهنغاريا. إن هذه الخطوات التي تتخذها كييف تمثل انتهاكا صارخا آخر لالتزاماتها الدولية، وهي اعتداء خطير على مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان الذي من المفترض أن يكون المعيار الذهبي لمراقبة الانتخابات. وهذا أيضا هو المكان المناسب للإشارة إلى أن قرار سلطات الميدان بعدم فتح مراكز اقتراع في روسيا يحرم الملايين من الأوكرانيين من فرصة التصويت، مما يشكك في شفافية وموضوعية إجراء الانتخابات المقبلة.

وبطبيعة الحال، لن يتمكن سكان دونباس من التصويت - وهم الذين يمثلون حوالي ٤ ملايين شخص أو ١٠ في المائة من مجموع السكان الأوكرانيين البالغ عددهم ٤٢,٣ مليون نسمة. لمن سيصوت هؤلاء المواطنين الأوكرانيون، أو بالأحرى

فيما يتعلق بسيادتها وسلامتها الإقليمية، وما يعني ذلك بالنسبة لنزع السلاح على الصعيد العالمي، والنظام الدولي القائم على قواعد والقانون الدولي.

يستمر شركاؤنا الروس في انتهاك القانون الدولي. وتشكل المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا بشأن التعاون في استخدام بحر آزوف أحدث نص يتضح منه أن حرية الملاحة مضمونة. ولا يزال الجنود الأوكرانيون، وهم من مشاة البحرية، الذين عولوا على حرية الملاحة في بحر آزوف، مسجونين حتى يومنا هذا، مما يمثل انتهاكا للقانون الدولي. وعلى مدار سنوات، قال أصدقاؤنا الروس، وقد قال فاسيلي ذلك، إنه كان انقلابا داخليا للإطاحة بالحكومة. ومع ذلك، يجب أن نكون مدركين لحقيقة أنه كان غزواً روسياً. وكان الجنود الروس متورطين مباشرة في احتلال لوهانسك ودونيتسك.

ويشير فيلم وثائقي تلفزيوني روسي بوضوح إلى أن الرئيس بوتين أمر أجهزة الأمن في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠١٤ بإعادة السيطرة على شبه جزيرة القرم، التي لا تزال محتلة. ولا تزال دونباس محتلة من قبل "رجال خضر صغار"، ومصيرها بين أيديهم، أي الجنود الروس. وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، عندما أصبح من الواضح بشكل متزايد مقتل العديد من الجنود الروس، حفلت وسائل التواصل الاجتماعي في روسيا بالانتقادات. ثم، في شهر آب/أغسطس ٢٠١٤، حظر الاتحاد الروسي نشاط لجنة أمهات الجنود في سانت بطرسبرغ، وأعلن أنها منظمة أجنبية عميلة. وكانت هناك العديد من الشكاوى بشأن الجنود الروس الذين حاربوا في دونباس. وفي وقت لاحق، قرر الرئيس بوتين في مرسوم أصدره في شهر أيار/مايو ٢٠١٥، حظر نشر الأخبار المتعلقة بوفاة أعضاء وزارة الدفاع في وقت السلم. وهذه هي الطريقة التي تم التعامل بها مع الوضع في روسيا.

فلنتقل الآن إلى مينسك والظروف التاريخية. ولا أعرف ما إذا كان ذلك امتيازاً، ولكنني كنت في مينسك وشاركت

وثمة أمر آخر. ونود أن نحذر الجميع، كل من كيف ورعاها، أنه ينبغي لهم أن ينسوا الآمال في خطة بديلة، وبخاصة إذا كان لدى أحد أي أوهام بشأن وسائل عسكرية لحل هذه النزاع داخل أوكرانيا.

**السيد هويسغن** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تكوّن لدي انطباع، بالاستماع إلى السفير نينزيا، بأن أوكرانيا قد غزت روسيا وليس روسيا التي غزت أوكرانيا.

في البداية، أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية - السيد ينتشا والسيدة مولر والسفير أباكان والسفير سايديك. وعلى وجه الخصوص، أود أن أشكر السيد أباكان على خمس سنوات من عمله مع بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. أن ما أنجزه المراقبون في ظل ظروف صعبة للغاية على مدى السنوات الماضية هو أمر هائل. أود أيضاً أن أشكر السيد سايديك الذين أعرب مرة عن التزامه بعملية مينسك وفريق الاتصال الثلاثي والأفرقة العاملة.

وأود أن أذكر السيد نينزيا بأن اجتماعات مباشرة تعقد فعلا في تلك الأفرقة العاملة حيث تجري حالياً المناقشات مع مختلف أطراف النزاع أو ينبغي أن تجري. عندما سمعت أن أصدقاءنا الروس طلبوا إدراج هذا الموضوع على جدول الأعمال، لم أشعر بعدم الارتياح كذلك، بل في الواقع على النقيض من ذلك تماماً. وبعد أربع سنوات بالضبط من التوقيع على اتفاقات مينسك، أعتقد أنه من المستصوب تماماً أن نناقش الحالة. ولكن هذه ليست الذكرى السنوية الوحيدة لمذكرة من المذكرات هذه الأيام في الوقت الحالي. وعلى وجه الخصوص، هذا العام، نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لمذكرة بودابست. وبالنسبة لأولئك الذين لا يعرفون ما ذلك، فقد تم التوقيع عليها في ١٩٩٤. وفي ذلك الوقت، كان لا يزال لدى أوكرانيا أسلحة نووية وقد تخلت عنها مقابل ضمان روسيا لسلامتها الإقليمية وسيادتها. ورأينا ما حدث منذ ذلك الحين

نر أي سحب للأسلحة الثقيلة حتى الآن. وأبرز السفير أباكان أيضا أنه بخصوص جزء حزمة مينسك المتعلق بحرية وصول بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، فإن حرية الوصول لا تتوفر لبعثة الرصد في الأراضي المحتلة من أوكرانيا على وجه الخصوص. وأظهرت الانتخابات التي دعمتها روسيا في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي مرة أخرى أن روسيا ليست مستعدة للالتزام بحزمة مينسك.

ويسود شعور بعدم الثقة في أوكرانيا، ومع ذلك، اعتمد البرلمان الأوكراني (رادا) عددا من العناصر الهامة للغاية في اتفاقات مينسك. وجرت قراءة أولى للتعديلات الدستورية بشأن اللامركزية. وتم اعتماد قانون المركز الخاص وقانون العفو. وهي كلها عناصر رئيسية. وكان من الصعب للغاية إقناع أعضاء البرلمان والحصول على الدعم اللازم.

وستواصل ألمانيا، إلى جانب فرنسا، نشاطها وستدعم، في إطار صيغة نورماندي، جميع الجهود للتوسط في وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل. ونحن مستعدون أيضا لدعم فكرة نشر بعثة تابعة للأمم المتحدة، التي نوقشت. وقد اقترحت روسيا الولاية المسندة إليها، والتي تفيد بأنه ينبغي لحفظ السلام التابعين للأمم المتحدة أن يحموا بعثة الرصد الخاصة. وأعتقد أن هذه مُرحبة، لأن حرية وصولها وقدرتها على التنقل بحرية لا يتطلبان سوى مكالمات هاتفية من الرئيس الروسي. ونحن مستعدون لنشر بعثة للأمم المتحدة، ولكن يجب أن يكون لديها مهمة جادة.

اسمحوا لي أن أتطرق باختصار إلى أسوأ نتيجة لما حدث في أوكرانيا، ألا وهو، الحالة الإنسانية في شبه جزيرة القرم ودونباس. لقد رسمت أورسولا مولر صورة قائمة لما يحدث هناك: الكثير من القتلى والمصابين والمرضى وتفرق شمل الأسر الفقيرة؛ وتدمير الصناعة تقريبا؛ وغمر المناجم ومخاطر هائلة على البيئة. وأعتقد أن ما يتعين فعله الآن هو النظر في القضايا الإنسانية. ولا أفهم لماذا لا يمكن إبرام اتفاق بين أوكرانيا وروسيا بشأن

في المفاوضات لمدة ١٦ ساعة تقريبا. وكانت هناك عدة بنود مدرجة في جدول الأعمال، وسألخص البعض منها. لقد كان العنصر الرئيسي في تلك المرحلة مسألة وقف إطلاق النار. وكانت القوات الروسية تتقدم في دونباس في ذلك الوقت، حيث تجاوزت الخطوط المنصوص عليها في اتفاق مينسك السابق وحاولت احتلال مدينة ديبالتسيف، وهي نقطة عبور للطرق والقطارات وذات أهمية استراتيجية. وركزت المناقشة الرئيسية على موعد بدء وقف إطلاق النار. وأراد الجيش الروسي تأخير ذلك قدر الإمكان. وأصر أعضاء صيغة نورماندي، ولا سيما من غير الروس، على أن يبدأ وقف إطلاق النار في موعد مبكر. وتم في النهاية الاتفاق على وقف إطلاق النار في صباح ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، بعد بعض الأخذ والرد بين السيد زاخارتشينكو والسيد بلونتسكي، اللذين وقعا على الاتفاق، الذي كان من المقرر أن يبدأ في ١٥ شباط/فبراير عند منتصف الليل. وأنا أتفق مع منطق فاسيلي القائل بأنه يجب النظر إلى حزمة التدابير بالتسلسل.

وتنص الفقرة الأولى على وقف إطلاق نار فوري وشامل اعتباراً من تاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٥. ولم يحدث وقف إطلاق النار أبداً، لأن الجيش الروسي كان على حق في الواقع ولم تتمكن قواته من الوصول إلى ديبالتسيف في الوقت المنصوص عليه في الاتفاق. واستغرق الأمر عدة أيام للوصول. وبدلاً من تنفيذ وقف إطلاق النار، واصلت القوات الروسية مسيرتها حتى احتلت في النهاية ديبالتسيف. ويشكل ذلك، بطريقة ما، الخطيئة الأصلية التي ارتكبت فيما يخص تنفيذ اتفاقات مينسك. وجنبا إلى جنب مع زميلي الفرنسي في ذلك الوقت، زرت أوكرانيا عدة مرات. وذهبنا إلى البرلمان الأوكراني رادا وتحدثنا مع أعضائه بشأن اعتماد القوانين وما إلى ذلك. وكانت الشكوك واضحة للغاية، ولم تكن هناك ثقة بأن روسيا ستقوم بدورها بعد أن ارتكبت الخطيئة الأصلية بعدم احترام وقف إطلاق النار. ولم

يُجتمع في جلستنا اليوم في الذكرى الرابعة لاتفاقات مينسك للسلام، التي تضمنت خارطة طريق لحل النزاع في أوكرانيا. وكنا نأمل في الاحتفال بهذه المناسبة للتوصل إلى سلام دائم ومستدام. إلا أنه لا تزال هناك انتهاكات لوقف إطلاق النار، ارتكبت بأسلحة كان من المفترض نزعها بموجب الاتفاقات، واستمرار وجودها في ظل بيئة يسودها انعدام الأمن والثقة، يساهم في تصاعد وتيرة العنف. وندعو هنا، الأطراف كافة إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية والالتزام الكامل بوقف إطلاق النار وتجنب أية أعمال استفزازية قد تؤدي إلى المزيد من الاحتقان.

نجدد التزامنا بوحدة وسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دولياً، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، آمليين في أن تعمل جميع الأطراف المعنية على تنفيذ القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥) واتفاقات مينسك للسلام والبيان الرئاسي S/PRST/2018/12 الصادر في ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٨ تنفيذاً كاملاً، وأن تسعى إلى إيجاد حل شامل ومتوازن لهذه المسألة عن طريق الحوار، كما نصت على ذلك المادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما وفق إطار رباعية نورماندي ومجموعة الاتصال الثلاثية، من أجل تحقيق تقدم فوري في كل المجالات المتفق عليها.

وفي هذا الصدد، لا بد من الإشادة ببعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبجهودها في الميدان، لا سيما مساعيها في تيسير الحوار بين جميع أطراف الأزمة. وندعو من أوكرانيا والاتحاد الروسي إلى تفعيل الحوار واتخاذ تدابير لبناء الثقة، بغية إظهار إرادة سياسية أكبر، ليس من أجل تعزيز نظام وقف إطلاق النار وتنفيذ الالتزامات السابقة فحسب، بل لتحديد عملية مفاوضات مستدامة وشاملة للتوصل إلى حل سلمي لهذه الأزمة.

وبالنسبة للوضع الإنساني، فقد طالت الأزمة في شرق أوكرانيا بدخولها عامها الخامس، وتزايدت العواقب على المدى

جسر ستانيسيا لوهانسكا للمشاة، الذي أشار إليه جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية. وهناك تقارير بشأن الوضع هناك وكيف يجب على كبار السن عبوره. وأود أن أطلب من السفير الأوكراني، في ضوء بيانه، أن يتعهد ببذل كل جهد ممكن لضمان تشغيل الجسر مرة أخرى. ويتعين أن يكون تبادل السجناء والرهائن، الذي تم في أواخر عام ٢٠١٧ وشمل ٣٠٠ شخص، ممكناً الآن. ويجب حماية البنية التحتية الأساسية وإصلاحها، كما ذكر سابقاً.

لقد تعرضت اتفاقات مينسك لانتقادات شديدة وتوجد كل الأسباب لمثل هذا النقد لأن الخطيئة الأصلية ارتكبت في تنفيذها. ومع ذلك، فهي تشكل الخيار الوحيد المتاح. وتظل صيغة نورماندي ملتزمة بالاتفاقات ونريدها أن تُكَلَّم بالنجاح. ولذلك، نحن مستعدون للعمل بشأن هذه القضية، على الأقل من أجل مصلحة الناس الذين يعانون بشكل رهيب.

**السيد العتيبي (الكويت):** في البداية، نتقدم بجزيل الشكر إلى الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا والأمانة العامة المساعدة أورشولا مولر على إحاطتهما. كما أود أن أرحب بزميلينا السابقين، السفير أرطغرل أباكان والسفير مارتن سايديك، وأشكرهما على إحاطتهما القيمتين بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥) واتفاقات مينسك للسلام، فضلاً عن الأوضاع في شرق أوكرانيا.

أنشئت الأمم المتحدة بهدف إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب. فدورها الأساسي هو منع نشوب النزاعات. وبموجب ميثاق الأمم المتحدة، يقع على عاتق مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. كما يأخذ المجلس زمام المبادرة في تحديد وجود تهديد للسلم أو الأمن ويطلب من الدول الأطراف في النزاع تسوية الخلافات بالطرق السلمية، بغية منع نشوب نزاع مسلح.

إلى أن البلد الذي وقع ضحية لسياسة روسيا الخارجية العدوانية هو الذي لم يمثل لاتفاقات مينسك. فروسيا هي التي سمحت بإجراء الانتخابات غير القانونية في تشرين الثاني/نوفمبر في ما يسمى بالمناطق الانفصالية في دونباس، الأمر الذي يشكل انتهاكا جسيما لاتفاقات مينسك. إن التكتيك واضح وبسيط: يمكن للمرء الحد كثيرا من عدد الانتهاكات التي يبلغ عنها مراقبو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إذا ما ظل الوصول إلى المناطق الأوكرانية الخاضعة لسيطرة الانفصاليين في دونباس محدودا. تلك هي الحقيقة في الميدان. ولأجل تهدئة الحالة على نحو حقيقي في دونباس، لا بد من زيادة الانخراط الفعال لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ولا سيما تنفيذ مهمة بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من دون عوائق. ويجب السماح لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بمراقبة الحدود الدولية الأوكرانية الروسية بشكل دائم.

لا يزال العدوان الروسي على أوكرانيا يشكل تهديدا خطيرا لأمن المنطقة بأسرها. وكما ذكرنا في المجلس في مناسبات عديدة، فإن النزاع القائم داخل أوكرانيا وحولها ليس أزمة أوكرانية محلية. فهو من النتائج المترتبة عن العدوان الروسي على دولة مجاورة ذات سيادة - دولة شقيقة، كما ظل يصورها المعتدي في كثير من الأحيان. ومن شأن ذلك العدوان أن يقوض المبادئ الأساسية المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة. إن بولندا تدعم سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك مناطقها البحرية، دعما كاملا.

ونحن نشعر بقلق بالغ إزاء استخدام روسيا غير المبرر للقوة العسكرية ضد السفن الأوكرانية وأفراد البحرية الأوكرانيين في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي حدث على خلفية التسليح المتزايد في المنطقة. وندعو روسيا إلى كفالة الوصول من دون عوائق إلى الموانئ الأوكرانية والحقوق الملاحية في بحر آزوف ومضيق

الطويل جراء الأعمال العدائية اليومية التي تلحق الضرر بالبنية التحتية وتؤثر على الحياة اليومية للسكان المقيمين في المنطقة. كما لهذا النزاع تأثير كبير على ما يفوق ٥,٢ ملايين نسمة، منهم ٣,٥ ملايين مشرد، كما ذكرت السيدة أرسولا مولر، بحاجة إلى مساعدات إنسانية عاجلة وحماية، فضلا على ١,٥ مليون مشرد داخلي، كما ورد في تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

إن الأوضاع الإنسانية ما زالت سيئة بسبب وجود عراقيل عديدة تعيق أعمال الإغاثة، بالإضافة إلى نقص في تمويل خطة الاستجابة. ولا تزال الأوضاع في شرق أوكرانيا غير مستقرية، على الرغم من تحسنها بعض الشيء. ونؤكد هنا على عملية إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق المتضررة كافة، بغية تحسين الأحوال المعيشية لقاطنيها.

وفي الختام، ندعو إلى ضرورة إيجاد حل سلمي للأزمة في شرق أوكرانيا، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥) والاتفاقات المبرمة بين الأطراف المعنية، بما فيها اتفاقات مينسك، التي تمثل الإطار الوحيد المتفق عليه لتسوية الأزمة في نطاقها الإقليمي ومن خلال جهود الوساطة التي تقوم بها أطراف تتمتع باحترام وتقدير طرفي النزاع والاجتمع الدولي ككل.

**السيدة فرونيتسكا (بولندا) (تكلمت بالإنكليزية):**

أشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا، والأمين العامة المساعدة أرسولا مولر، والسفير أرطغرل أباكان والسفير مارتن سايديك، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة، ولا سيما بالنظر إلى إخطارهم في مهلة قصيرة بهذه الجلسة.

إننا نشدد دائما على الحاجة إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك من قبل جميع الأطراف الموقعة المعنية. غير أنه يجب ألا يغيب عن بالنا من الضحية والمعتدي في هذه الحالة. وسيلزونا قدر كبير من سوء النية، على الرغم مما قد نسمعه اليوم، للإشارة

لساعات من أجل تلبية احتياجاتهم الأساسية مثل مقابلة أفراد من الأسرة والحصول على الدواء والغذاء.

وتفيد تقارير بعثة الرصد الخاصة بزيادة بمقدار ثلاثة أضعاف في الوفيات الناجمة عن أسباب طبيعية عند نقاط التفتيش مقارنة مع العام السابق. وفي منتصف كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، عندما كانت درجة الحرارة دون مستوى التجمد، تعرضت خطوط الأنابيب في دونيتسك للقصف والأضرار، مما أدى إلى انقطاع إمدادات المياه عن ٤٣ ٠٠٠ من سكان توريتسك، بمن فيهم ٤٣ ٠٠٠ من الأطفال في ٢١ من المرافق التعليمية. واستؤنفت إمدادات المياه بعد خمسة أيام عندما اتفق الأطراف في النزاع على وقف إطلاق النار على الهياكل الأساسية لإمدادات المياه بغية إصلاح الأنابيب المتضررة. وعلاوة على ذلك، على الرغم من ضمانات السلامة، وجد العمال أنفسهم تحت نيران كثيفة في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر. وهذا ببساطة أمر غير مقبول.

وإضافة إلى دعم أوكرانيا على الصعيد السياسي، ما فتئت بولندا منذ عام ٢٠١٤ تقدم المساعدات الإنسانية اللازمة إلى الأشخاص المشردين داخليا من المناطق المتضررة من النزاع المسلح في شرقي أوكرانيا، وكذلك إلى أضعف فئات السكان المحليين. إن أوكرانيا دولة ذات أولوية فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية التي تقدمها بولندا، وستظل كذلك ما دام شركاؤنا يقرون بالحاجة إليها.

وختاما على نحو إيجابي، نوه بأخر التعديلات التي أدخلت على دستور أوكرانيا لإدماج منظور التكامل الأوروبي والأوروبي الأطلسي. ويتجلى الدعم الواسع النطاق في البرلمان الأوكراني وفي الشوارع الأوكرانية. وعلى الرغم من أوجه عدم اليقين التي ستنشأ في مرحلة ما، نحن على يقين من أن هناك الكثير مما يمكن إنجازه استنادا إلى هذا الدعم. ونقف جنبا إلى جنب مع أصدقائنا للتغلب على أي عقبات.

كبيرتش. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن السفن الأوكرانية وأفراد طواقمها.

ويجب على روسيا أن توقف زعزعة استقرار الحالة الاجتماعية الاقتصادية في شرقي أوكرانيا من خلال عمليات التفتيش التمييزية غير المبررة للسفن المتجهة إلى ميناءي بيرديانسك وماريوبول والمنطقة منهما.

إن ضم روسيا غير الشرعي للقرم، وهي جزء لا يتجزأ من أوكرانيا، يشكل مثالا صارخا على انتهاك مبادئ القانون الدولي. ويصدق ذلك في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، عندما أبحري الاستفتاء غير القانوني لتحديد وضع شبه جزيرة القرم ويظل يصدق اليوم. فليس للدعوات الروسية بالسيادة أو الحقوق السيادية على المناطق البحرية المنتمية إلى شبه جزيرة القرم أساس قانوني على الإطلاق. ويشكل قرار أوكرانيا اتباع إجراءات تحكيم ضد روسيا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار خطوة من المؤمل أن تؤدي إلى تسوية سلمية للمنازعات مع روسيا.

وإذ أننا نشعر دائما بالامتنان لصورة الحالة الإنسانية التي قدمتها الأمانة العامة للمساعدة أرسولا مولر، فإننا نرى ضرورة لاتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية الصعبة في شرق أوكرانيا. أولا، إننا تستلزم أن تسمح روسيا للمنظمات الإنسانية الدولية بالعمل بحرية في مناطق دونباس الخاضعة لسيطرة المتمردين.

فالحالة الإنسانية في مناطق النزاع بالغة الصعوبة. ونحن ندرك، بفضل البيانات التي قدمها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، أن هناك حاجة لتقديم المعونة الإنسانية والحماية لنحو ٣,٥ ملايين شخص. كما يجري استهداف الهياكل الأساسية المدنية وتدميرها عمدا. وترفض القوات المدعومة من روسيا إجراء تحسينات أساسية في مرافق العبور عند نقاط الدخول والخروج على طول خط التماس، حيث ينتظر الآلاف من المدنيين

**السيد كوهين** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأمين العامين المساعدين ينتشا ومولر والسفيرين أباكان وسايديك على إحاطاتهم الإعلامية ودعواتهم إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك.

إننا نقرب من الذكرى السنوية الخامسة لبدء العدوان الروسي على أوكرانيا، التي أسفر عن وفاة أكثر من ٤٠٠ ١٠ شخص وتشريد ١,٦ مليون شخص، فضلا عن ٣,٥ مليون آخرين في حاجة ماسة إلى المساعدة. فلنكن واضحين. روسيا هي التي يجب عليها أن تنهي هذا النزاع. وسحب قواتها العسكرية من شرقي أوكرانيا والقرم هو النتيجة الوحيدة المقبولة، والنتيجة الوحيدة التي ينبغي أن نقبلها. وتشدد الولايات المتحدة على موقفها الذي لا لبس فيه بشأن أوكرانيا. فنحن لا ولن نعترف بالضم المزعوم لشبه جزيرة القرم من قبل الكرملين. ولن يقبل أبدا أقل من استعادة أوكرانيا لكامل سيطرتها على أراضيها، سواء في شرقي أوكرانيا أو القرم، بما في ذلك على مياها الإقليمية. وجزءاتنا المتصلة بدونباس ستظل قائمة حتى تنفذ روسيا تنفيذًا تماما اتفاقات مينسك. وجزءاتنا المتعلقة بالقرم ستستمر أيضا حتى تعيد روسيا شبه الجزيرة إلى السيطرة الأوكرانية.

لقد دعت روسيا لعقد جلسة اليوم لمناقشة اتفاقات مينسك. وهذا أمر يدعو للسخرية بالنظر إلى أن روسيا لم تف بها ولم تنفذها. واتفاقات مينسك تدعو الأطراف، من بين أمور أخرى، إلى أن تنفذ وقف إطلاق النار، وتسمح لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا برصد وقف إطلاق النار، وتسحب الدعم المقدم إلى "جميع التشكيلات العسكرية المسلحة". إن روسيا تنتهك بوضوح تلك العناصر الرئيسية الثلاثة كافة. فروسيا لا تزال تسلح قواتها العميلة في شرقي أوكرانيا وتدرها وتقودها وتقاتل جنبا إلى جنب معها، في انتهاك مباشر لالتزاماتها بموجب اتفاقات مينسك، بما في ذلك إرساء وقف فوري وشامل لإطلاق النار. ومنذ بداية إنشاء الاتفاقات وروسيا تنتهك التزاماتها،

مُستخدمةً القوات العسكرية الخاضعة لسيطرتها للاستيلاء على أراض جديدة. وبينما تتجاهل روسيا اتفاقات مينسك أو تقوضها، ما زالت أوكرانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة ملتزمة بدعم تنفيذها تنفيذًا كاملاً.

ونرحب باستمرار التزام الحكومة الأوكرانية بالتوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وبالالتزام الكامل لاتفاقات مينسك. وقد أثبتت أوكرانيا هذا الالتزام عن طريق اتخاذ خطوات، بما في ذلك توسيع نطاق القانون المتعلق بالمركز الخاص للمناطق التي تسيطر عليها روسيا في شرقي أوكرانيا. وتقوم روسيا، من جانبها، بدلا من استخدام اتفاقات مينسك باعتبارها السبيل نحو تسوية النزاع، بصرف الانتباه عن دورها المحوري الواضح وغير المبرر في تأجيجها.. وتدعو موسكو بصورة مخادعة إلى إنشاء قوة للحماية ستستخدم قوات دولية مُكَلِّفة لتوطيد الوضع الراهن حماية وكلاء روسيا في نهاية المطاف.

وفي تصعيد خطير - وانتهاك آخر للقانون الدولي - قامت روسيا في تشرين الثاني/نوفمبر بمنع سفن أوكرانية من عبور مضيق كيرتش، وأطلقت النار على السفن واحتجزتها بمن فيها من أطقم. ومرة أخرى، ندعو روسيا إلى الإفراج عن المحتجزين، وإعادة السفن الأوكرانية وإهاء ما تفرضه من قيود على النقل البحري الدولي المتجه إلى الموانئ الأوكرانية في بحر آزوف.

وتقف الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، والعديد من البلدان الأخرى، ضد روسيا بسبب سلوكها غير المقبول في القرم وشرقي أوكرانيا والبحر الأسود. وسنواصل الوقوف مع شعب أوكرانيا ضد العدوان الروسي. وباسم السلام والأمن الدوليين، اللذين يلتزم أعضاء المجلس بالتمسك بهما، ندعو روسيا إلى احترام سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا، والممتدة إلى مياها الإقليمية.

على ضمان فعالية ما تقوم به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا من رصد وتحقيق لوقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة.

ثالثاً، تكرر إندونيسيا تأكيد دعوتها جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، وإدارة الأزمة بروح المسؤولية، وتعزيز التسوية السلمية، وكفالة التمسك على نحو متسق باحترام القانون الدولي. ونشدد على أهمية الحوار والدبلوماسية فيما بين الدول المعنية لحل المشاكل المستمرة. ولدى القيام بذلك، تشجع إندونيسيا الدول المعنية على اتخاذ التدابير اللازمة للتخفيف من حدة التوترات. ونحن نعارض أي إجراءات تؤدي إلى تفاقم الأعمال العدائية وتدهور الحالة الهشة أصلاً في الميدان. قد نكون جئنا من منطقة بعيدة جداً ومن منطقة جغرافية مختلفة، لكننا نؤمن على نحو مخلص بقيمة الحوار وضرورة تسوية المنازعات بطريقة ودية. ولذلك فإن إندونيسيا تدعو مجلس الأمن إلى أن يضطلع على نحو كامل بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وإندونيسيا، من جانبها، ستدعم دعماً كاملاً جميع الجهود البناءة التي تهدف إلى تسوية النزاع في أوكرانيا بالوسائل السلمية، وفقاً للقانون الدولي ومبادئ الميثاق.

وأود أيضاً أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على أن الاحترام التام وعدم التدخل في سيادة الدول وسلامتها الإقليمية هما من المبادئ الأساسية للعلاقات بين الدول، ويجب أن تلتزم بهما كل دولة عضو في الأمم المتحدة، سواء فيما يتعلق بهذه المسألة أو غيرها في جدول أعمال مجلس الأمن.

**السيد وو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية):** استمعت الصين إلى الإحاطات الإعلامية التي قدمها الأمين العام المساعد بينتشا؛ والأمينة العامة المساعدة مولر؛ وكبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفير أباكبان؛ والممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى مجموعة الاتصال الثلاثية، السفير سايديك.

**السيد دجاني (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى غينيا الاستوائية على عقد هذه الجلسة الهامة جداً. وأود أيضاً أن أشكر السيدة أرسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ التابع لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية؛ والسفير السيد أرطغرل أباكبان، رئيس مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ والسفير مارتن سايديك، الممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا؛ فضلاً عن السيد ميروسلاف بينتشا ممثل إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام على بياناتهم. لقد عرض علينا جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية صورة عن الحالة. ومن جانبنا، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، إن إندونيسيا تؤكد مجدداً موقفها الثابت والقائم على المبادئ بأن احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها، مبدأ أساسي في العلاقات بين الدول.

ثانياً، تهيب إندونيسيا بالأطراف المتنازعة أن تقيّد باتفاقات مينسك وتنفذها على نحو كامل، تمثيلاً مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. فقيامها بذلك يمكن أن يعزز الثقة على نحو حاسم بما يمهد السبيل في نهاية المطاف إلى حل سياسي مستدام واستعادة السلام والاستقرار في المناطق المتضررة. وعلاوة على ذلك، فإن للتنفيذ الأمين لاتفاقات مينسك أهمية حاسمة أيضاً بغية كفالة وصول المساعدة الإنسانية وتسليمها وتخزينها وتوزيعها على المحتاجين، استناداً إلى آلية دولية. وإذ تشدد إندونيسيا على ضرورة مواصلة الإجراءات السلمية، فإنها تشجع على سحب جميع الأسلحة الثقيلة من جانب الدول المعنية على بعد مسافتين متساويتين من أجل إنشاء منطقة أمنية. ونخطط علماً بالعمل الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومجموعة الاتصال الثلاثية في تنفيذ الاتفاقات. ونشجع أيضاً

أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية، السيد ميروسلاف ينتشا، الأمين العام المساعد في أوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وإدارة عمليات السلام؛ والسيدة أورسولا مولر، الأمينة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد أرطغرل أباكان، كبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا المعنية بأوكرانيا؛ والسيد مارتن سايديك، الممثل الخاص لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، الرئيس الحالي للمنظمة في أوكرانيا وفي مجموعة الاتصال الثلاثية. وأرحب أيضا بزميلي الممثل الدائم لأوكرانيا.

من الواضح جدا من الإحاطات الإعلامية التي استمعنا إليها أنه ما زالت هناك حاجة ماسة إلى الوقف الفوري للأعمال القتالية في شرق أوكرانيا. فاستمرار انتهاك وقف إطلاق النار، بما في ذلك وجود أسلحة ثقيلة واستخدامها، انتهاكا لاتفاقات مينسك، يثير قلقا بالغا. ومن دواعي القلق الشديد أيضا أن استمرار التوتر والصراع يزيد من تفاقم الأوضاع الإنسانية المزرية على أرض الواقع. ويتعين على الأطراف أن تكفل تهدئة عاجلة للتوترات من خلال تنفيذ اتفاقات مينسك لتهيئة حالة تفضي إلى التخفيف من وطأة الأزمة الإنسانية.

وفي هذا الصدد، يظل من الضروري لكل الأطراف أن تنفذ جميع التزاماتها بالكامل بموجب اتفاقات مينسك. وفي هذه المرحلة، فإن اتفاقات مينسك، بما في ذلك حزمة التدابير المتفق عليها بموجب مينسك الثاني، توفر خارطة الطريق الواعدة للسلام. ومن الأهمية الحاسمة أيضا أن تمتنع الأطراف عن اتخاذ إجراءات يمكن اعتبارها استفزازية وقد تزيد من عرقلة التوصل إلى حل سلمي للحالة وفقا لاتفاقات مينسك.

علاوة على ذلك، من المهم أن يُسمح لبعثة الرصد الخاصة المعنية بأوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالوصول دون عوائق إلى الرصد والتحقق من الامتثال لاتفاقات مينسك،

قبل أربع سنوات، تم توقيع اتفاق مينسك وأقره مجلس الأمن لاحقا. وأدى الاتفاق دورا حاسما في الوساطة السياسية للأزمة الأوكرانية. وخلال السنوات الأربع الماضية، وضعت جميع الأطراف الاتفاق موضع الاحترام، وكانت مختلف الآليات المتعلقة بتنفيذ الاتفاق تؤدي عملها بشكل جيد إلى حد كبير. ولكن من المؤسف أن العديد من أحكام الاتفاق لم تنفذ بعد تنفيذا كاملا وفعالا. ووصلت عملية الوساطة السياسية للأزمة الأوكرانية إلى طريق مسدود، ولا يوجد ضمان فعال لسلامة أرواح المدنيين وممتلكاتهم في منطقة الصراع. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى التنفيذ الفعال للاتفاق، وأن تظل ملتزمة بالتوجه العام إلى التسوية السياسية والسعي إلى حل شامل من خلال الحوار والتشاور من أجل تيسير تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في أوكرانيا.

إن الحل الأساسي الطويل الأجل للمسألة الأوكرانية يتطلب مراعاة الحقوق والمصالح والتطلعات المشروعة لجميع المناطق والمجموعات العرقية في أوكرانيا بشكل كامل، إلى جانب إيلاء الاهتمام أيضا لمعالجة الشواغل المعقولة لجميع الأطراف المعنية من أجل تحقيق التوازن بين جميع المصالح.

وما فتئت الصين متمسكة بموقف موضوعي ومحيد إزاء الأزمة الأوكرانية. وكنا نعتقد دائما أن الأزمة لا يمكن حلها عن طريق القوة، وأن الحوار والتفاوض هما السبيل الوحيد للخروج. وستظل الصين ملتزمة بالقيام بدور بناء في التسوية السياسية للأزمة.

**السيد ماتجيبلا (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية):**  
أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة وعلى تيسير هذه المناقشات، بموجب رسالة الاتحاد الروسي المؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٤ (S/2014/264).

ونحن نعتبر من الضروري الالتزام بوقف إطلاق النار الذي اتفق عليه الطرفان وأيده المجلس، فضلا عن سحب المدفعية الثقيلة، التي كثيرا جدا ما توجد بالقرب من مناطق مأهولة بالسكان. وفي هذا الصدد، نسلم بالدور الحاسم الذي تضطلع به بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والذي ذكرنا به ممثلوها هنا اليوم. ومن المثير للجزع أن البعثة سجلت في كانون الثاني/يناير وحده أكثر من ١٦ ٠٠٠ انتهاكا لوقف إطلاق النار، والكثير منها بأسلحة كان ينبغي سحبها، وهي محظورة بموجب القانون الدولي، مثل الألغام المضادة للأفراد.

ويساورنا القلق أيضا إزاء العواقب الوخيمة لتلك الحالة على الحوكمة والتنمية في البلد، لا سيما أثرها المدمر لسكانه المدنيين وخاصة المقيمين على جانبي خط التماس. فخلال خمس سنوات فقط، أودى النزاع بحياة أكثر من ٣ ٣٠٠ مدني وإصابة ما يزيد على ٩ ٠٠٠ شخص. وتعين على ٤,٤ مليون شخص، بمن فيهم ١,٦ مليون من المشردين داخليا مغادرة ديارهم وأصبحوا في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وعليه، فإننا نؤكد مجددا ضرورة كفالة إيصال المعونة تحت إشراف دولي ودون عوائق.

ونثني في ذلك الصدد، على عمل المجتمع الدولي والأمم المتحدة بوجه خاص، في دعم الجهود التي تبذلها السلطات الأوكرانية للتخفيف من معاناة السكان المدنيين المتضررين من النزاع. وبالمثل، نكرر دعوة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى ٢,٣ ملايين شخص يعيشون في ظروف بالغة الصعوبة.

وإذ نؤكد مجددا التزامنا باستقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وتمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة واتفاقات مينسك، فإننا نشدد على أهمية استعادة سيطرة الحكومة الأوكرانية على منطقة النزاع برمتها، وأن تستأنف نتيجة لذلك العلاقات الاجتماعية والاقتصادية الضرورية الرامية إلى ضمان رفاه شعبها.

تمشيا مع ولايتها. وجنوب أفريقيا تشجع مختلف الأطراف على تعزيز جميع الجهود السياسية لإيجاد حل دائم وسلمي.

وختاما، فقد استمعنا باهتمام شديد إلى الملاحظات التي أدلى بها بعض زملائنا بشأن مسألة أوكرانيا. ونأمل من أولئك الزملاء أنفسهم أن تطابق أفعالهم الأقوال في ما يتعلق بفرنزويلا: أي احترام سلامة أراضي فنزويلا وسيادتها؛ واحترام الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة، بشأن الامتناع عن العدوان العسكري ضد الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة؛ ثالثا، عدم تقويض الاقتصاد الفنزويلي من خلال الاحتفاظ بمبالغ كبيرة من الأموال الفنزويلية في مصارفهم وبنوك حلفائهم. وإذا فعلوا ذلك، سوف ينالون احترامنا.

**السيد دوكلو (بيرو) (تكلم بالإسبانية):** نرحب بعقد هذه الجلسة، التي تأتي بعد أربع سنوات على توقيع اتفاقات مينسك. ونشكر الأمين العام المساعد ينتشا على إحاطته الإعلامية المفيدة. فكلماته تذكرنا بأن هذه الذكرى، بعيدا عن أن تكون مناسبة للاحتفال، يجب أن تحفز الأطراف على تجديد التزامها بتنفيذ الاتفاقات. كما نود أن نعرب عن تقديرنا لمشاركة الأمانة العام المساعدة، السيدة أرسولا مولر، والسفيرين أباكان ومارتن سايديك، ممثلي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ترى بيرو أن اتفاقات مينسك تشكل الأساس القانوني لإيجاد حل سياسي لإنهاء النزاع في الجزء الشرقي من أوكرانيا. وفي هذا الصدد، نؤيد حزمة التدابير للتنفيذ الكامل لتلك الاتفاقات، التي أقرها مجلس الأمن في شباط/فبراير ٢٠١٥. ونشجع أصحاب المصلحة المعنيين على التمسك بهذه الالتزامات تماما.

وفي هذا الصدد، وتمشيا مع مبدأ التسوية السلمية للمنازعات، نود أن نرحب بالجهود المبذولة في إطار صيغة نورماندي وفي فريق الاتصال الثلاثي لتيسير الحوار بين الأطراف والإسهام في استعادة السلام في أوكرانيا والاستقرار الإقليمي.

أولاً، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به من أجل تنفيذ الالتزامات المعلنة منذ عدة سنوات بغية تحسين الظروف الأمنية، بما في ذلك احترام وقف إطلاق النار، وسحب الأسلحة الثقيلة من خط التماس، والنأي عن المناطق النموذجية الثلاث التي حددها الاتفاق الإطاري المبرم في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وإزالة الألغام، التي لم يحرز فيها أي تقدم كبير بعد، وأخيراً، حماية البنى التحتية المدنية الحيوية والعاملين فيها. ونعرب عن أسفنا لانعدام الإرادة السياسية اللازمة لتنفيذ الالتزامات المعلنة على أرفع المستويات.

وبالإضافة إلى دونباس، تكرر فرنسا الإعراب عن شعورها بالقلق إزاء استخدام روسيا لقوتها العسكرية في مضيق كيرتش بصورة غير مشروعة. ويبحث على القلق بالقدر نفسه إفراط قوات حرس السواحل الروسي في عمليات التفتيش في بحر آزوف منذ موسم الربيع الماضي. وعقب الحادث البحري الخطير الذي وقع في تشرين الثاني/نوفمبر، ازدادت الحاجة أكثر من ذي قبل إلى ضمان المرور الآمن للسفن التجارية والعسكرية وبحرية ودون عوائق والإفراج فوراً وبدون شروط عن البحارة الأوكرانيين الـ ٢٤ المحتجزين بصورة غير قانونية.

ثانياً، في لا يزال السكان المدنيون على خط المواجهة في سياق النزاع المفتوح في شرق أوكرانيا والتوترات ذات الصلة بضم القرم بصورة غير مشروعة. وتواجه أوكرانيا إحدى أكبر الأزمات الإنسانية خلال السنوات العشر الماضية. إجمالاً، وكما ذكرت الأمانة العامة للمساعدة مولر، فإن هناك ٣,٥ مليون من الرجال والنساء، وخاصة أكثرهم ضعفاً من المسنين - وهم يمثلون ما يقرب من ١٠ في المائة من السكان - يعتمدون على المساعدات الإنسانية.

وتدعو فرنسا الطرفين مرة أخرى إلى تيسير عبور السكان المدنيين لخط التماس وتجنّبهم معاناة الانتظار في ظروف غير إنسانية، وخاصة ما يتعلق بفتح نقاط عبور جديدة. ويجب ألا

السيد **دولاتر** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد ميروسلاف بينتشا، والأمانة العامة للمساعدة للشؤون الإنسانية، السيدة أورسولا مولر، وكبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، السفير أرطغرل أباكان، والممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوكرانيا وفي مجموعة الاتصال الثلاثية، السيد مارتن سايديك، على إحاطاتهم الثاقبة بشأن الأزمة التي ظلت تعاني منها أوكرانيا على مدى خمس سنوات تقريباً.

وعلى الرغم من أن البعض ربما يكون قد نسي، فإن النزاع الأوكراني لا يزال أحد النزاعات الأشد فتكاً في القارة الأوروبية اليوم. وتجدر الإشارة هنا إلى بعض الإحصاءات المذهلة ذات الصلة. فقد توفي ما مجموعه ١٢ ٨٠٠ شخصاً منذ نيسان/أبريل ٢٠١٤ في دونباس، بمن فيهم ٣ ٣٠٠ من المدنيين. وبالرغم من الالتزامات المتكررة باحترام وقف إطلاق النار، لا تزال الحالة على خط التماس متوترة أكثر من ذي قبل. وتعرفت بعثة منظمة الأمن والتعاون على ما يزيد على ٣٠ ضحية في كانون الثاني/يناير وحده. وعلينا ألا ننسى أن أوكرانيا تأتي حالياً في المرتبة الثلاثين بين أكثر المناطق الملوغمة في العالم بعد العراق وأفغانستان، وأن إزالة تلك الألغام سيستغرق عدة عقود.

وكما قال زميلي وصديقي الألماني، فمنذ اندلاع الأعمال العدائية، لم تدخر فرنسا وألمانيا - بالتعاون مع منظمة الأمن والتعاون - جهداً في ما يسمى صيغة نورماندي للتقريب بين الطرفين وتيسير التنفيذ الكامل من قبل الطرفين لاتفاقيات مينسك، فضلاً عن الإسهام بالتالي في إنهاء النزاع. ولتحقيق لذلك الهدف، فهناك ثلاث نقاط ينبغي أن نوليها اهتمامنا الكامل.

الأخرى عند عرضه للموضوع، ولكنه لم يقل شيئا عن دور روسيا. ويبين لنا السفير الألماني - بصفته شاهد عيان على اتفاقات مينسك - السبب خلال سرده للأحداث التي وقعت في الوقت الذي اتخذت فيه روسيا الإجراءات.

وترحب المملكة المتحدة بهذه الفرصة لمناقشة الانتهاكات المتكررة لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية من جانب روسيا. ولا يقتصر العدوان الروسي على أوكرانيا على منطقة دونباس وشبه جزيرة القرم وحدهما. وتسعى روسيا إلى الإضرار بأوكرانيا بكل الطرق، لتعرقل بذلك وقف إطلاق النار وتواصل تزويد الانفصاليين المدعومين من قبل الاتحاد الروسي بالأسلحة، علاوة على الدعوة إلى عقد انتخابات غير شرعية، كل ذلك في انتهاك لاتفاقات مينسك. وتترتب عن تلك الإجراءات عواقب مأساوية على حياة المدنيين الأوكرانيين.

وكما قال السفير الفرنسي، خلال السنوات الخمس منذ بدء هذا النزاع، فإن أكثر من ٨٠٠ ١٢ شخص فقدوا أرواحهم. وأصيب ما يقرب من ٢٥ ٠٠٠ بجروح، وهناك ٣,٤ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وتحمل روسيا مسؤولية كبيرة عن هذه الخسائر المستمرة في الأرواح.

وعلى الرغم من تجديد الطرفين الالتزام بوقف إطلاق النار في ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، فإن الانتهاكات آخذة في الازدياد ولا يزال هناك نشاط عسكري في مناطق الفصل. غير أن إمكانية فهم الحالة في الأراضي غير الخاضعة للسيطرة الحكومية محدودة لأن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لا تستطيع الاضطلاع بولايتها. والبعثة غير قادرة على القيام بذلك بسبب رفض روسيا المتكرر تقديم الدعم لها. ويهدد ذلك وقف إطلاق النار، كما يهدد الأمن في أوكرانيا والمنطقة الأوسع نطاقا في نهاية المطاف. وسلسلة الحوادث التي لم تقدم روسيا تفسيراً لها حتى الآن إنما تعزز فحسب هذا الاستنتاج، ومن بينها، على سبيل المثال، إسقاط طائرة ذاتية

ننسى وفاة أكثر من ١٠ شخص خلال الأسابيع الأخيرة بسبب شدة قسوة ظروف الانتظار العبور على جانبي خط التماس. وبالمثل، يجب بذل كل جهد ممكن لضمان وصول المنظمات الإنسانية ووكالات الأمم المتحدة بصورة آمنة وبدون عوائق، خاصة إلى الأراضي التي تسيطر عليها الكيانات الانفصالية.

وفي ٦ حزيران/يونيه عام ٢٠١٨ دعا مجلس الأمن في بيانه الرئاسي S/PRST/2018/12 الأمم المتحدة اتخاذ الإجراءات للاستجابة المناسبة للأزمة الإنسانية. وترحب في ذلك الصدد، بخطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠١٩-٢٠٢٠ التي أعدها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فضلا عن إطلاق صندوق التمويل المشترك المتوقع لصالح أوكرانيا. وتعد هذه المبادرة خطوة نحو زيادة الوعي ونؤيدها تماما.

ثالثا وأخيرا، تقع المسؤولية عن إنهاء الأزمة أولا وقبل كل شيء على عاتق الطرفين، ولا سيما روسيا. ونحثهما على الكف عن التلويحات والعمل على تنفيذ جميع التزاماتهما بموجب اتفاقات مينسك بما يحقق مصلحة السكان المدنيين المحاصرين بين الأسلحة الثقيلة والألغام. وعلى عكس ما استمعنا إليه قبل بضعة دقائق، فإن النزاع الحقيقي ليس نتاج ما يسمى مؤامرة الغربية. فهناك حول هذه الطاولة يجلس بلد معتد وبلد آخر يخضع لذلك العدوان. وتضطلع بعثة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي نشيد بعملها المميز، بدور رئيسي في تحقيق ذلك الهدف وحل الأزمة. ونحث الأطراف، وخاصة الكيانات الانفصالية، على السماح للمراقبين بالتنقل بحرية في جميع أنحاء أوكرانيا وحتى الحدود الروسية - الأوكرانية.

وريشما يتحقق هدف استعادة السلام الدائم الذي نسهم فيه بلا كلل، نؤكد للشعب الأوكراني دعم فرنسا الكامل له.

**السيد أليين (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات. لقد تكلم السفير الروسي مطولا وبلغة زاهية ومتخيلة عن العديد من الجهات الفاعلة

التزام الجمعية العامة بسلامة أوكرانيا الإقليمية داخل حدودها المعترف بها دوليا وشدد على بطلان الاستفتاء.

ونحن نعترض على الضم غير الشرعي للقرم، ليس مجرد أنه غير قانوني. وإنما نعترض عليه أيضا بسبب معاملة الحكومة الروسية المروعة للكثير من سكان الإقليم. فانتهاكات حقوق الإنسان متفشية. ويجري اضطهاد الجماعات العرقية والدينية مثل تثار القرم. وعلى الرغم من النداءات الواردة في قرارات الجمعية العامة ذات الصلة للسماح لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بزيارة القرم، ما زالت روسيا ترفض ذلك. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، أن نقف صفا واحدا وأن ندعو روسيا إلى الإفراج عن جميع السجناء السياسيين والسماح فوراً بإمكانية وصول المنظمات المعنية برصد حقوق الإنسان دون قيود، وهو أمر تمس الحاجة إليه. ومرة أخرى، ما الذي يريد الاتحاد الروسي إخفائه عن أعين العالم؟

قبل أقل من ثلاثة أشهر، اعترفت السلطات الروسية باستخدام القوة في البحر الأسود للاستيلاء على ثلاث سفن حربية أوكرانية، مما أدى إلى إصابة ثلاثة جنود أوكرانيين. ولا تتماشى هذه الأعمال مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وهي محاولة سافرة لزعزعة استقرار أوكرانيا من خلال إلحاق الضرر بالأنشطة الاقتصادية في الميناءين الآخرين، بيرديانسك وماريوبول، مما يعوق قدرة أوكرانيا على إدارة اقتصادها.

وأود أن أتكلم بوضوح: إن الإجراءات التي تتخذها روسيا في أوكرانيا لا أساس لها في القانون الدولي. ونحن لا يمكننا تجاهل هذه الإجراءات، ولن نفعل ذلك. فهي تمثل تحدياً خطيراً للنظام الدولي القائم على القواعد. وهو نظام يفيدنا جميعاً ويحافظ على سلامتنا. ومن أجل حمايته، يجب أن يظل المجتمع الدولي موحداً وأن يواصل التركيز على سلوك روسيا ومحاولاتها الرامية إلى إدماع القرم في روسيا، بما في ذلك من خلال تشييد جسر عبر مضيق كيرتش.

التشغيل بعيدة المدى تابعة لبعثة الرصد الخاصة في العام الماضي قرب الحدود بين أوكرانيا وروسيا، وهي منطقة تقع خارج سيطرة الحكومة الأوكرانية. وفي الأسبوع الماضي، لاحظت البعثة مرتين استخدام نظام التشويش الإلكتروني الروسي "جيتل" في دونباس. وأود أن أطلب من السفير الروسي كفالة دعم بلده لبعثة الرصد الخاصة وتمكين موظفيها من القيام بمهمتهم في الرصد. وأود أن أسأل ما الذي لديهم يريدون إخفائه.

ومن الأمثلة الأخرى على المحاولات الروسية لزعزعة استقرار أوكرانيا الانتخابات غير الشرعية التي جرت في الأراضي غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في ما يُسمى جمهورية لوهانسك الشعبية وجمهورية دونيتسك الشعبية في منطقة دونباس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. ويمثل ذلك انتهاكا واضحا لاتفاقات مينسك ويؤدي إلى زيادة التوترات بلا داع. وبوسع روسيا استخدام تأثيرها الكبير على الانفصاليين الذين تدعمهم لتشجيعهم على الامتثال لالتزاماتهم بموجب اتفاقات مينسك. وبدلاً من ذلك، فإن روسيا تؤجج النزاع من خلال تزويد التشكيلات المسلحة بالعتاد والأفراد.

يصادف الشهر المقبل الذكرى السنوية الخامسة لضم روسيا غير القانوني للقرم، ويجدر أن نُذكر أنفسنا بالحقائق. فردا على خطط روسيا لإجراء استفتاء غير قانوني وغير شرعي في القرم، أجرى مجلس الأمن في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٤ تصويتاً على مشروع القرار S/2014/189، الذي أكد مجدداً سيادة أوكرانيا ووحدة وسلامتها الإقليمية وأشار إلى أن أوكرانيا لم تأذن بإجراء الاستفتاء وبالتالي فإنه يفتقر إلى المشروعية. واستخدمت روسيا حق النقض ضد مشروع القرار. وعقب الاستفتاء غير القانوني وغير الشرعي الذي جرى في القرم في ١٦ آذار/مارس ٢٠١٤، اتخذت الجمعية العامة في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤ القرار ٦٨/٢٦٢، الذي أيدته ١٠٠ من الدول الأعضاء، وأكد

مينسك. ويؤسفنا أن ثمة عقبات تحول دون تنفيذ بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا لمهامها في الرصد والإبلاغ هناك تنفيذا سليما. وتقوم البعثة بدور بالغ الأهمية في تخفيف حدة التوترات. ونشجع بقوة أطراف النزاع على احترام ولاية البعثة والسماح لها بالوصول الآمن ودون عوائق إلى جميع الأراضي الأوكرانية، بما في ذلك على طول الحدود بين أوكرانيا وروسيا وفي شبه جزيرة القرم.

إن آثار عدم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاقات مينسك محسوسة على أرض الواقع. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء التقارير التي تفيد بوجود معدات عسكرية روسية وأفراد روس في المناطق التي تسيطر عليها التشكيلات المسلحة. ولا يزال وجود الأسلحة الثقيلة، الذي يمثل انتهاكا لاتفاقات مينسك، يشكل خطرا على السكان المدنيين على جانبي خط التماس. وندعو إلى سحب تلك الأسلحة بصورة كاملة والفصل بين القوات في تلك المناطق. ونثني على السلطات الأوكرانية لتمديد القانون المتعلق بالمركز الخاص لمنطقة دونباس، والذي يشكل ركنا أساسيا لاتفاقات مينسك. ومن ناحية أخرى، فإن بلجيكا تدين إجراء انتخابات في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في منطقتي دونيتسك ولوهانسك المتمردتين. فتلك الانتخابات تنتهك نص وروح اتفاقات مينسك.

وبلجيكا لا يزال يساورها قلق بالغ قلق إزاء الحالة الإنسانية في شرق أوكرانيا. ونحث جميع الأطراف على السماح بإمكانية الوصول الكامل والمستمر دون عوائق، وفقا للمبادئ الإنسانية. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء استهداف الهياكل الأساسية المدنية الحيوية، مثل تلك المرتبطة بإمدادات المياه. وكما قال الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية آنفا، فإن هناك ٣,٥ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة والحماية بسبب وجود الألغام على نطاق واسع، فيما تتزايد حالات الصدمة النفسية ولا تتوفر للسكان إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية.

في الختام، أؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة الكامل لاستقلال أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية، بما في ذلك داخل حدودها المعترف بها دوليا ومياهها الإقليمية. ونتطلع إلى مواصلة مناقشة الحالة في أوكرانيا خلال المناقشة المقبلة للجمعية العامة في ٢٠ شباط/فبراير. وأنا على علم بحماس السفير الروسي لعقد جلسات في مجلس الأمن بشأن أوكرانيا، وأتطلع إلى أن أسمع في المرة القادمة عما ستفعله روسيا للوفاء بالتزاماتها وإنهاء معاناة شعب أوكرانيا.

**السيدة فان فليبرغ (بلجيكا) (تكلمت بالفرنسية):** في البداية، أود أن أشكر الأمينة العامة المساعدة مولر والأمين العام المساعد ينتشا والسيد أبابكان والسيد سايديك، ممثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطاتهم الإعلامية النيرة والزاهرة بالمعلومات.

بعد مرور أربع سنوات على إبرام اتفاقات مينسك، نلاحظ أن الاشتباكات العنيفة الواسعة النطاق قد خفت حدتها. غير أننا نلاحظ أيضا استمرار انتهاكات وقف إطلاق النار بصورة شبه يومية، مما يسفر عن وفيات وإصابات ليس في صفوف المقاتلين فحسب، ولكن أيضا في أوساط السكان المدنيين. ولا يزال تنفيذ الأحكام الرئيسية للاتفاقات حبرا على ورق، على الرغم من أنها تمثل الوسيلة الوحيدة للتوصل إلى حل سياسي دائم للنزاع. ولذلك، ندعو كلا الجانبين إلى تنفيذ اتفاقات مينسك بالكامل وعلى وجه السرعة، عملا بالقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، وإلى الوفاء بالتزاماتها. وندعم الجهود التي تبذلها مجموعة الاتصال الثلاثية، وكذلك الجهود المبذولة في إطار صيغة نورماندي، تحقيقا لتلك الغاية.

وندعو روسيا إلى الكف فورا عن تأجيج النزاع عن طريق توفير الدعم المالي والعسكري للجماعات المسلحة. كما ندعو روسيا إلى استخدام نفوذها على تلك التشكيلات المسلحة لتشجيعها على الاحترام الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقات

سقوط العديد من الضحايا وتدمير البنية التحتية المدنية الضرورية لتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية إلى المدنيين. وهذا هو السبب في أن بلدي، الذي ما فتى موقفه مؤيداً للحل السلمي للأزمات من خلال الحوار، يدعو الجهات الأوكرانية المعنية إلى التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، بما في ذلك من خلال التقيد الصارم بوقف إطلاق النار النافذ، من أجل وضع حد لمعاونة الشعب الأوكراني. وفي هذا الصدد، تؤيد كوت ديفوار الجهود التي تبذلها بعثة الرصد الخاصة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والمركز المشترك للمراقبة والتنسيق لوقف تصاعد النزاع. ولذلك يدعو وفد بلدي أطراف النزاع إلى اتخاذ جميع التدابير المناسبة للتخفيف من حدة الحالة، ولا سيما من خلال السماح للمركز المشترك للمراقبة والتنسيق بالاضطلاع بدوره في دعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في رصد وقف إطلاق النار.

وفي الختام، تؤكد كوت ديفوار من جديد دعمها لجميع الجهود لإيجاد حل سياسي للأزمة في أوكرانيا. وتحقيقاً لهذه الغاية، نشجع جميع الجهات المعنية على احترام التزاماتها من أجل التنفيذ الفعال لاتفاقات مينسك والقرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥)، الذي اعتمدها.

**السيدة موريسون غونزاليس** (الجمهورية الدومينيكية)  
(تكلمت بالإسبانية): بادئ ذي بدء، نشكر المتكلمين المدعويين على إحاطاتهم الإعلامية الهامة.

وتعنتم الجمهورية الدومينيكية هذه الفرصة لتشجيع جميع الجهات الفاعلة في الميدان على مواصلة جهودها لإحلال السلام في أوكرانيا واستعادة الظروف التي من شأنها أن تجعل من الممكن إرساء أسس الاستقرار والتنمية المستدامة في البلد. إنه لوقت مناسب تماماً للتأكيد مجدداً على التزام بلدنا باحترام أفضل ممارسات القانون الدولي والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والإسهام في صون السلام والأمن الدوليين، والتقيد الدقيق بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي نحن طرف موقع فيها.

ونشاطات القلق العميق إزاء معاناتهم ونؤكد على أهمية خطة الاستجابة الإنسانية المتعددة السنوات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠. في الختام، نؤكد من جديد التزامنا الذي لا يتزعزع بسيادة أوكرانيا واستقلالها وسلامة أراضيها. ولذلك فإننا لا نعترف بالضم غير الشرعي للقرم من جانب روسيا، الأمر الذي نعتبره مخالفاً للقانون الدولي. ولم تعمل التوترات التي نشبت مؤخراً في بحر آزوف ومضيق كيبرتش بسبب الأعمال الروسية إلا على توسيع الفجوة بين الجانبين. والسبيل الوحيد لسد تلك الفجوة هو من خلال الحوار، الذي نشجع عليه بإخلاص.

**السيد إييو** (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد بلدي بالجلسة المفيدة اليوم بشأن الحالة في أوكرانيا. كما نشكر الأمين العام المساعد بينتشا، والأمانة العامة المساعدة مولر، والسفير أباكان والسفير سايديك على إحاطاتهم الإعلامية.

تتزامن جلسة اليوم مع الذكرى السنوية الرابعة لاتفاقات مينسك، التي أثارت آمالاً عريضة، عند توقيعها في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، لدى المجتمع الدولي. ولم تحدد اتفاقات مينسك، في صيغة نورماندي، التزامات كل طرف وحسب، وإنما أيضاً حددت جدولاً زمنياً دقيقاً للتنفيذ. ومع ذلك، يشير وفد بلدي مع الأسف إلى عدم إحراز تقدم في تنفيذ الاتفاقات، بسبب التفسيرات المختلفة للتسلسل الزمني للتدابير التي يتعين اتخاذها. ولا تزال الحالة تتسم بتكرار حدوث انتهاكات لوقف إطلاق النار وعرقلة حركة بعثة الرصد الخاصة في أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. إن هذه الحقائق، بما في ذلك الحوادث الخطيرة التي وقعت في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في مضيق كيبرتش، تشكل دون شك عقبة رئيسية أمام تنفيذ اتفاقات مينسك وتعترض طريق جهود المجتمع الدولي لكفالة عودة السلام والاستقرار في المنطقة.

إن تدهور الحالة الأمنية في أوكرانيا، كما يتضح من استمرار القتال على طول خط التماس في شرقي البلد، لا يزال يتسبب في

نواصل دعم جميع الإجراءات لتحسين فرص الحصول على المساعدة والخدمات الأساسية للفئات الأكثر ضعفاً.

ويغتنم وفدنا هذه الفرصة للإعراب عن التزامه بالدفاع عن استقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية وسيادتها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ونشجع على احترام مبدأ التسوية السلمية للمنازعات ونعرب عن رفضنا لأي انتهاك للمعايير الدولية والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني. ونضمّ جهودنا أيضاً لضمان تقديم الأشخاص الذين يقومون بحرق هذه الأحكام الدولية إلى العدالة.

وأخيراً، وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الرابعة لاتفاقات مينسك، فإننا نشجع الطرفين على مواصلة الحوار في صيغة نورماندي الحالية وفريق الاتصال الثلاثي. وندعو إلى تضافر الجهود من أجل إحراز تقدم كبير نحو تحقيق الاستقرار والسلام في أوكرانيا، مما يسهم في السلم والأمن الدوليين.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل غينيا الاستوائية.

في البداية، نشكر الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا، والأمانة العامة المساعدة أورشولا مولر، والسفيرين أباكان وسايديك، من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، على إحاطاتهم الإعلامية الشاملة.

كما نشكر وفد الاتحاد الروسي على طلب جلسة الإحاطة الهامة اليوم بشأن الحالة في أوكرانيا وإحياء ذكرى تنفيذ اتفاقات مينسك، التي وقعها في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، قبل أربع سنوات تماماً، قادة أوكرانيا وألمانيا وروسيا وفرنسا في محاولة لإنهاء الحرب في البلد. وللأسف، بعد أربع سنوات من ذلك لم يتم تنفيذ حتى واحد من أحكام اتفاقات مينسك تنفيذاً كاملاً. ولذلك نذكر الطرفين بأن السبيل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة يأتي من خلال التنفيذ الكامل لاتفاقات

وفيما يتعلق بتنفيذ اتفاقات مينسك، بعد مرور أربع سنوات على توقيعها، لا تزال هناك تحديات رئيسية مبلغ عنها على أرض الواقع. ونشير مع القلق إلى أن بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا قد أبلغت عن ٩ ٥٠٠ انتهاك لوقف إطلاق النار بين ٢٤ و ٢٧ كانون الثاني/يناير من هذا العام. ونشعر بالقلق عندما نعلم أن النزاع لا يزال يعيثُ فساداً بين المدنيين؛ فقد أضرّ الجوع والفقر بأكثر من ٣,٥ مليون شخص، ناهيك عن وجود أكثر من ١,٥ مليون شخص من المشردين داخلياً.

تدرك الجمهورية الدومينيكية أن اتفاقات مينسك، على الرغم من كل النكسات والانتهاكات المستمرة لتلك الاتفاقات، تشكل رغم ذلك الأساس القانوني للتوصل إلى حل سياسي من شأنه أن يضع حداً للنزاع في شرق أوكرانيا وجميع تداعياته في المنطقة. ونعرب عن دعمنا القوي لمجموعة التداير التي أفرّجها المجلس في عام ٢٠١٥ من أجل تحقيق التنفيذ الفعال للاتفاقات. وفي هذا الصدد، نشجع على استئناف تبادل الأسرى بوصفه تعبيراً عن حسن نية الطرفين على المضي قدماً بعملية السلام.

ونرحّب بالبيانات التي أدلى بها الطرفان لدعم تنفيذ اتفاقات مينسك، ونأمل أن تتحقق الظروف لإنشاء بعثة مشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا لبناء السلام في منطقة النزاع. كما نغتنم هذه الفرصة لتشجيع الطرفين على تلبية الدعوة إلى وقف إطلاق النار والسعي إلى الوفاء بمسؤولياتهما والتزاماتهما بموجب الاتفاقات من أجل إحراز تقدم في العملية وإنهاء النزاع الذي هو مصدر قلق للسلم والأمن الدوليين، ولا سيما في المنطقة.

ونرحّب بتضامن المجتمع الدولي وبالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، لا لتخفيف المشاكل التي يعاني منها المدنيون المتضررون من النزاع وحسب، ولكن أيضاً وقبل كل شيء للمستوى العالي من الالتزام ببناء السلام المستدام للشعب الأوكراني. ويجب أن

والصريحة والشاملة التي تهدف إلى حل دائم وعادل من شأنه أن يساعد على تعزيز علاقات الوثام بين الجماعات العرقية المختلفة في أوكرانيا. وكما قلنا في مناسبات أخرى، الحل المستدام للأزمة في أوكرانيا لا يمكن إلا أن يكون سياسيا. لذلك يجب على المجتمع الدولي تركيز جهوده لتحقيق تلك الغاية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

**السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن تقدير وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة للمشاركة في مناقشة مجلس الأمن لمسألة تثير قلقا بالغنا لنا. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية - السيد ينتشا والسيدة مولر والسفيرين أباكان وسايديك - على ما قدموه من بيانات. ونشعر بعميق الامتنان لجهودهم المتنافئة لمساعدة بلدي. كما نود أن نعرب عن امتناننا لجميع أعضاء مجلس الأمن، ولا سيما الأعضاء الجدد، الذين تكلموا دعما لسيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية.

وبما أننا لا يسعنا استبعاد حقيقة أن الوفد الروسي قد يجعل الدعوة إلى عقد جلسات مواضيعية تتعلق بالنزاع الروسي - الأوكراني ممارسة معتادة على أساس تواريخ أحداث هامة معينة، أود أن أحاول وضع قائمة إرشادية بالتواريخ، وهي ليست شاملة بأي حال من الأحوال، يراعيها أعضاء المجلس لدى قيامهم بالأعمال التحضيرية للأشهر المقبلة. وهي كالتالي:

في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، بدأت روسيا غزوها لشبه جزيرة القرم. بعد أسبوع من اليوم ستعقد مناقشة في الجمعية العامة في ذلك التاريخ، ولكن قد يتوصل أحدهم لفكرة عقد جلسة للمناقشة أيضا في مجلس الأمن. من الأفضل الاستعداد تحسبا. ١٦ آذار/مارس يصادف إجراء ما يسمى بالاستفتاء المشؤوم في القرم. وفي ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٤، اتخذت الجمعية

مينسك، التي تظل الأساس للالتزام المجتمع الدولي بالتوصل إلى حل سلمي للنزاع.

ولا تزال الحالة في شرقي أوكرانيا تشكل مصدراً للقلق. وتبلغ بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا عن حدوث انتهاكات مستمرة لوقف إطلاق النار في منطقتي دونيتسك ولوهانسك، مما أدى إلى زيادة التوترات وتفاقم الحالة في شرق البلد. إن الحد من التوتر والعنف في المنطقة الواقعة شرقي البلد يجب أن يظل إحدى الأولويات الرئيسية لتمهيد الطريق للتوصل إلى حل سلمي للأزمة.

إن الطريق صوب الاستقرار في دونباس لا يزال طويلا، لكن لا يمكن تحقيق ذلك الاستقرار إن لم تظهر الأطراف الإرادة السياسية بتلك الخطوة الأولى. وفي ذلك الصدد، ندعو إلى وقف لإطلاق النار ونحث الأطراف المعنية على احترام التنفيذ الكامل لاتفاقات مينسك، التي أيدتها القرار ٢٢٠٢ (٢٠١٥). كما نحثها على مواصلة الاستفادة من السبل المنشأة للمساعدة في حل النزاع، مثل رابعة النورماندي وفريق الاتصال الثلاثي والجهات الفاعلة الرئيسية الأخرى. فالتعاون والجهود والإرادة السياسية ضروري للتوصل إلى حل سلمي وسياسي للأزمة.

وأخيرا، فإننا نقدر الجهود التي تبذلها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في الميدان للحفاظ على وقف إطلاق النار وضمن الامتثال لاتفاقات مينسك. كما نقدر ما يضطلع به العاملون في المجال الإنساني من جهود وأعمال في الميدان والدعم المقدم من وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية وفريقه لتقديم المساعدات الإنسانية في المنطقة لتوفير المساعدات الحيوية إلى السكان. وفي ذلك الصدد، ندعو الأطراف إلى اتخاذ الخطوات اللازمة للوفاء بالتزاماتها الدولية باحترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

في الختام، نعتقد أنه لا يمكن التوصل إلى حل للأزمة في المنطقة إلا بالوسائل السلمية من خلال المفاوضات المباشرة

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، في اجتماع للمجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، عرقلت روسيا اتخاذ قرار بتمديد ولاية بعثة المراقبة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في نقطتي التفتيش الروسييتين في دونيتسك وغوكوفو لتشمل كامل المناطق التي لا تسيطر عليها أوكرانيا من الحدود الأوكرانية الروسية. وبالمناسبة، الفقرة ٤ من بروتوكول مينسك الذي ذكرته آنفا تنص على ما يلي:

”ضمان الرصد الدائم على الحدود الدولية الأوكرانية الروسية والتحقق من جانب منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جانب إنشاء منطقة أمنية في المناطق الحدودية من أوكرانيا والاتحاد الروسي“.

وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أجريت انتخابات غير قانونية في منطقتي دونيتسك ولوهانسك المحتلتين. وكان ذلك انتهاكا آخر لبروتوكول مينسك، الذي تنص فقرته ٩ على ما يلي:

”ضمان إجراء انتخابات محلية مبكرة وفقا لقانون أوكرانيا فيما يتعلق للوضع المؤقت للحكم الذاتي المحلي في أنحاء معينة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك“.

والأسوأ من ذلك، أن إجراء إدارة الاحتلال الروسي مؤخرا في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ لما يسمى بانتخابات غير قانونية أخرى في المناطق المحتلة زاد الطين بلة. وكان ذلك استفزازا واضحا ومتعمدا لتقويض اتفاقات مينسك.

٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ يوافق تطورا هاما آخر، حينما هاجمت القوات البحرية الروسية قارين مدرعين تابعين لأوكرانيا وقاطرة في بحر آزوف.

وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، قصفت القوات الروسية نقطة تفتيش بالقرب من مدينة فولنوفاخا. وقتل اثنا عشر مدنيا وأصيب ١٨ مدنيا بجروح. وفي وقت لاحق من

العام القرار ٢٦٢/٦٨، مؤكدة أن ما يسمى بالاستفتاء لا صحة له ولا يمكن أن يشكل الأساس لأي تغيير في مركز القرم.

بالمناسبة، يدفع الجانب الروسي باستمرار بخطاب الطابع السلمي للأحداث في القرم. وسأذكر مجرد حادثة واحدة من عام ٢٠١٤ لينظر فيها المجلس. في ١٨ آذار/مارس، أطلقت القوات الروسية الخاصة رصاصتين على ضابط الصف الأوكراني سيرهي كوكورين، وهو مواطن من شبه جزيرة القرم، وأردته قتيلا أثناء هجوم على محطة رسم الخرائط الأوكرانية بالقرب من سيمفروبول. وكان أول ضابط أوكراني تقتله روسيا في هذه الحرب.

وفي ١٤ حزيران/يونيه، أسقطت القوات الروسية طائرة نقل أوكرانية فوق مطار لوهانسك، مما أسفر عن مقتل ٤٠ من جند المظلات الأوكرانيين وتسعة من أفراد الطاقم.

١٧ تموز/يوليه يصادف يوم إسقاط طائرة رحلة الخطوط الجوية الماليزية MH-17، والتي شكلت هجوما إرهابيا آخر لروسيا. وقتل جميع الركاب على متنها والبالغ عددهم ٢٩٨ شخصا.

في ٢٣ - ٢٤ آب/أغسطس، غزت مجموعات تكتيكية من الكتيبات التابعة للقوات المسلحة الروسية أراض أوكرانية.

٥ أيلول/سبتمبر يصادف يوم التوقيع على بروتوكول مينسك، الذي يشكل إلى جانب المذكرة التي تحدد معايير تنفيذ التزامات بروتوكول مينسك، الأساس لاتفاقات مينسك، مع مجموعة التدابير المتخذة لتنفيذها. وتسجيلا للموقف، على الجانب الروسي، وقع الوثيقة سفير الاتحاد الروسي في أوكرانيا، السيد ميخائيل زورابوف. ذلك فيما يتعلق بمسألة ما إن كانت روسيا طرفا في النزاع أم لا علاقة لها بالنزاع في أوكرانيا.

ترسانات بلدان مثل ألمانيا وفرنسا وإندونيسيا، و ٩٣٨ مركبة قتالية مدرعة، مماثلة لما لدى بيرو والكويت، و ١٢٨ منظومة قاذفات صواريخ متعددة، أقل إلى حد ما من تلك التي لدى إندونيسيا، و ٧٧٦ منظومة مدفعية، بما في ذلك منظومات ذاتية الحركة، مرة أخرى، تعادل العدد الذي تملكه دول أعضاء سابقة في المجلس، مثل كازاخستان أو إثيوبيا.

إن القوة المسلحة التي احتلت دونباس كان قوامها ٣٥ ٠٠٠ فرد وتساندها قوة من الأفراد العسكريين الروس قوامها ٢ ١٠٠ فرد، معظمهم كان في مراكز قيادة وتحكم رئيسية. والعديد منهم كان لديه بالفعل خبرة كبيرة اكتسبها في سوريا. ويبلغ العدد الإجمالي لمجموعة القوات الهجومية الروسية المنشورة على طول الحدود الروسية - الأوكرانية، بما في ذلك المجموعات المتاخمة للأراضي المحتلة في دونباس وشبه جزيرة القرم ٨٧ ٧٥٠ فردا من القوات العسكرية. هذه أرقام كبيرة، أليس كذلك؟ السؤال الآن: ما الذي تتحدث عنه هذه الأرقام من حيث النوايا الحقيقية لروسيا؟ هل تظهر بأن الطرف المعني يريد تهدئة الوضع؟ سأترك الأمر للمجلس لكي يستخلص استنتاجاته.

بما أن الممثل الروسي قرر أن يقتبس بعض أحكام اتفاقات مينسك، ولكن ليس بالقدر الذي كانت عليه خلال الجلسات الأخيرة، أود أيضا أن أذكره بأن روسيا هي التي انتهكت التزاماتها تقريبا فور توقيع وثائق مينسك. وبوجه الخصوص، هاجمت القوات الروسية فوراً مدينة ديالتسيف واستولت عليها في الفترة من ١٦ إلى ١٨ شباط/فبراير، بعد أن وقع زعماء أوكرانيا، وروسيا، وألمانيا، وفرنسا على مجموعة تدابير مينسك التي أُرست وقفا شاملا لإطلاق النار اعتباراً من ١٥ شباط/فبراير.

ويتوخى منطوق اتفاقات مينسك التنفيذ الفوري للأحكام الأمنية الأولية، أي وقف إطلاق النار وسحب الأسلحة الثقيلة. منذ عام ٢٠١٥، علمت روسيا على تحريب تنفيذ اتفاقات وقف إطلاق النار بشكل فعّال ١٨ مرة - أكرر، ١٨ مرة.

الشهر نفسه، في ٢٤ كانون الثاني/يناير، قصفت القوات الروسية عشوائياً ضواحي ماريوبول، وقتلت ٣١ مدنياً.

وأود الآن الإجابة على سؤال الزميل من ألمانيا بشأن نقطة عبور ستانتسيا لوهانسكا، والتي زارها بالمناسبة قبل يومين وزير خارجية أوكرانيا، السيد كليمنكو، والرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وزير خارجية سلوفاكيا السيد لايتشاك. وقد أكد وزيرنا من جديد التزام الجانب الأوكراني بفتح نقطة التفيتش، ولكن للأسف هذا لا يكفي لأنه كما يعلم الأعضاء، هناك جسر يربط الجانبين. والجسر مدمر بشكل كامل تقريباً. ولا بد من إصلاحه. الجانب الأوكراني يحتاج إلى الوصول إلى المنطقة وإلى الجسر لتحقيق ذلك ولكن للأسف، الجانب الآخر يرفض ذلك حتى الآن.

أنتقل الآن إلى موضوع جلسة اليوم. على أن التمس العذر من زملائي الحاضرين في القاعة، لأنه حتى السرد المختصر لحالة تنفيذ اتفاقات مينسك طويل للغاية، وغالبا سيطول بياني لأكثر من خمس دقائق. وإني أعول على تفهم المجلس.

لقد استمعنا اليوم إلى تفسير معروف بالفعل - أو بعبارة أدق سوء تفسير - لتنفيذ اتفاقات مينسك من الممثل الروسي. لكن الواقع مختلف تماماً. كافة التطورات اليومية تدل على أن روسيا فحسب وأنشطتها العسكرية المستمرة في الأراضي المحتلة من منطقتي دونيتسك ولوهانسك في أوكرانيا وكذلك في القرم، هي التي تشكل الآن عقبة لا يمكن تجاوزها أمام الحل السلمي للنزاع. يقترح الجانب الروسي نهجاً انتقائياً للغاية لتنفيذ اتفاقات مينسك مشدداً على العناصر السياسية في تفسيره. بيد أنه يتجاهل تماماً التزاماته على الصعيدين الأمني والإنساني.

اسمحوا لي أن أبدا ببعض الأرقام.

اعتباراً من بداية شباط/فبراير، كان لدى التشكيلات المسلحة الروسية في دونباس ٤٩٦ دبابة قتالية رئيسية، تعادل

إطلاق النار الأخيرة، أبلغت بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة عن حالة واحدة فقط لقافلة البعثة التي أوقفتها القوات الأوكرانية. ماذا لدينا على الجانب الآخر؟ كانت هناك ٣٧ حالة للحد من حرية حركة مراقبي المنظمة.

في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧، أسقطت جميع المركبات الجوية غير المأهولة البعيدة المدى لبعثة المراقبة التابعة للمنظمة فوق الأراضي المحتلة. وفي عام ٢٠١٨، استأنفت البعثة استخدامها لأغراض الرصد. وفي ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ كانت آخر عملية إسقاط تمت بالطائرات المسيرة بدون طيار. ونتيجة لذلك، تتعرض جميع الطائرات المسيرة بدون طيار لتهديد مستمر.

في ٢٠١٨ وحده، واجهت بعثة الرصد الخاصة أكثر من ٩٠٠ قيد على الوصول إلى الأجزاء التي تحتلها روسيا من دونباس، ولا سيما بالقرب من حدود الدولة، وفي الأجزاء الجنوبية من منطقته دونيتسك المتاخمة لبحر آزوف.

مرة أخرى، إليكم بعض الحقائق: في عام ٢٠١٨، كانت هناك ١٥٣ حالة عبور غير مشروع للحدود بين أوكرانيا وروسيا بواسطة النقل بالسيارات والسكك الحديدية التي تحمل سلعا عسكرية ووقودا وأسلحة وذخائر. وكانت هناك بالفعل ١٩ حالة في عام ٢٠١٩، في فترة تزيد قليلا على شهر واحد.

لهذا السبب، ما زلنا نؤمن بأن أي عملية لحفظ السلام تحت رعاية الأمم المتحدة يمكن أن تحقق السلم لأوكرانيا. ونحن مستعدون لإجراء مناقشات بناءة بشأن هذه المبادرة. بالنسبة لأوكرانيا، من الأمور المبدئية أن أي قرار بشأن إنشاء عملية ما لحفظ السلام في دونباس ينبغي أن ينص على أن تبسط العملية ولايتها على كامل الأراضي المحتلة، وأن ينص على انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة وأسلحتهم من أراضي أوكرانيا، فضلا عن حل جميع الهيئات والهيكل غير القانونية. ومما لا يقل عن ذلك أهمية أن تكون أي عملية من عمليات حفظ

خلال هذه الفترة، كانت هناك أكثر من ٥٤,٠٠٠ حالة انتهاك لوقف إطلاق النار. لقد استخدمت القوات الروسية منظومات أسلحة محظورة بموجب اتفاقات مينسك في حوالي ٦,٠٠٠ حالة.

الآن، فيما يتعلق بانسحاب الأسلحة الثقيلة، سحبت أوكرانيا جميع الأسلحة المنصوص عليها في الفقرة ٢ من مجموعة التدابير المتعلقة بتنفيذ اتفاقات مينسك. ونقوم بانتظام بتزويد بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة بقوائم جرد مفصلة لهذه الأسلحة. وقد أرسلت آخر قائمه إلى البعثة في ٩ شباط/فبراير. وهناك حالات عديدة ومنتظمة من الانتهاكات الصارخة لوضع الأسلحة الثقيلة في الجانب الآخر في المنطقة المجاورة مباشرة لخط الاتصال الفعلي، وليس خط الانسحاب. ولم يُحرز أي تقدم في المفاوضات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة الثقيلة بالقرب من ماريوبول. هل يتعين علي أن أقول أن الممثلين الروس هم الذين يعرقلون أي مناقشة للمسألة؟

وماذا عن انسحاب جميع التشكيلات المسلحة الأجنبية والمعدات العسكرية والمرتزقة من أراضي أوكرانيا، وفقا للفقرة ١٠ من مجموعة التدابير؟ الصورة واضحة وضوح الشمس. وتقدم تقارير بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة رؤية إضافية عن وجود منظومات الأسلحة الروسية التابعة للجيش الروسي، بما في ذلك نظم الاستطلاع اللاسلكية، وأربعة نظم مختلفة للحرب الإلكترونية المتميزة، وأحدث أجهزة الرادار ومحطات التشويش في الأراضي المحتلة الأوكرانية.

فلنلقِ الآن نظرة على كيفية تنفيذ الجانبين للبند المتعلق بالرصد والتحقق الذي تقوم به بعثة منظمة التعاون في أوروبا، على النحو المشار إليه في الفقرة ٣ من مجموعة التدابير. وتقدم أوكرانيا أقصى قدر ممكن من الدعم لعمل بعثة الرصد الخاصة التابعة للمنظمة المنتشرة في أوكرانيا بدعوة من حكومتها. ومرة أخرى، سأترك الأرقام تتحدث عن نفسها. خلال فترة وقف

”وبينما لا نزال نكرس أنفسنا لمبدأ حرمة الحدود داخل كومنولث الدول المستقلة، بما في ذلك الحدود بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، فإن روسيا عازمة على التقيد الصارم بالمعايير الأساسية للسلوك المتحضر للدول والمجتمع الدولي، مرتكزة على الأساس الصلب للقانون الدولي، واحترام ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا“ (SPV/٣٢٥٦، ص ١٣).

كما يتبين لنا فإن النية الروسية الثابتة في عام ١٩٩٣ بشأن التصرف كدولة متحضرة لم تتطور، للأسف، إلى سياسة متسقة وقائمة على المبادئ، إذ أن اجتياحها لجورجيا في عام ٢٠٠٨ وأوكرانيا في عام ٢٠١٤ يكشف عن ذلك بجلاء.

وهذه هي الدولة المغرمة باتهام الآخرين بـ ”недоговороспособность“، وهي كلمة روسية تعني العجز عن الوفاء بالالتزامات التعاقدية. ومن المدهش تماما أن نرى الروس يعلنون شيئا ويقومون بعكس ذلك تماما، وفي الوقت ذاته يحاولون، مجازا، قلب الأمور وإقناع الجميع بأن الأسود أبيض والأبيض أسود. وفي هذه المرحلة، أود أن أستشهد بإنجيل متى، الآية ٧: ١٦: ”مِنْ ثَمَارِهِمْ تَعْرِفُونَهُمْ“. والثمار الروسية واضحة.

في الختام، وبما أن كلامنا الخطابي هنا قد امتد بالفعل لما يقرب من ثلاث ساعات، وكما سبق وذكرنا أصدقاؤنا، أود أن أذكر المجلس بأن مجموعة الاتصال الثلاثية ستعقد بالفعل اجتماعها الـ ١٠٣. وعلى مدار شهر طوال، حاول المشاركون في عملية مينسك باستماتة إقناع روسيا بالموافقة على الأقل على تبادل الأسرى، استنادا إلى أية صيغة مقبولة لديها، بما في ذلك الجميع مقابل الجميع. وأرسلت أوكرانيا ١٣ مقترحا خطيا رسميا بصيغ مختلفة لتبادل السجناء والمعتقلين الأوكرانيين في روسيا والأراضي المحتلة مقابل المواطنين الروس في أوكرانيا، الذين صدرت ضدهم أحكام بسبب جرائمهم ضد سيادة بلدي

السلام قائمة على مبادئ الأمم المتحدة الرئيسية لحفظ السلام، وأن تكون في المقام الأول، متمسة بالنزاهة والعدل والحياد.

ندعو روسيا إلى التخلي عن محاولاتها لإساءة استخدام مجموعة أدوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على مكاسب العدوان في دونباس. والطريقة الوحيدة التي يمكن بها لروسيا أن تبرهن على استعدادها المعلن لتهدئة التصعيد تتمثل في الكف عن الكلام والانتقال إلى الأفعال، والانضمام إلى أوكرانيا والشركاء الآخرين في العمل البناء بشأن عملية حفظ السلام. ويجب أن تكون بعثة مكتملة الأركان ومنتشرة في جميع المناطق التي تحتلها روسيا في دونباس، بما في ذلك على طول الجزء المطلق من الحدود بين دولتي أوكرانيا وروسيا.

أما وقد ناقشت بالتفصيل تنفيذ اتفاقات مينسك وقرار مجلس الأمن المتعلقة بالموضوع، أود أيضا أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى وثيقة أخرى لهذه الهيئة، وهي بيان رئيس مجلس الأمن S/26118، المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٣، الذي اعتمد عقب نظر المجلس في بند جدول الأعمال المعنون ”شكوى مقدمة من أوكرانيا بشأن مرسوم المجلس الأعلى للاتحاد الروسي المتعلق بسيفاستوبول“. هذه ليست قصه منسية. إذ أن تلك الوثيقة تحتوي على الكلمات التالية:

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد، في هذا الصدد، التزامه بالسلامة الإقليمية لأوكرانيا وفقا لميثاق الأمم المتحدة. ويشير مجلس الأمن إلى أنه في المعاهدة المبرمة بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، والموقعة في كييف في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠، التزم كل من الطرفين الساميين باحترام السلامة الإقليمية للطرف الآخر داخل حدودهما القائمة في الوقت الراهن“.

وقال الممثل الروسي في ذلك الوقت في الجلسة التي عقدها

المجلس:

إلى سكان دونباس البالغ تعدادهم ٤ ملايين نسمة والذين لهم صوت أيضا. وهم يعيشون في تلك المنطقة. وربما لا يعتبرهم المجلس بشرا، تفاديا للاستفسار عن رأيهم في ما يحدث في جنوب شرق أوكرانيا. وإجمالا، وفي الواقع، لقد استمعنا اليوم للمزيد من المناقشات بشأن بحر آزوف والقرم - وسنعود إلى ذلك أيضا - في حين لا توجد إشارة إلى أي منهما في اتفاقات مينسك. وقد قال ممثل فرنسا إن لدينا بلد معتديا وبلدا ضحية لهذا العدوان، يجلسان على الطاولة اليوم، ثم تحدث عن تأييده لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولكن لا يوجد أي بند في ولاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ينص على أنه ينبغي للمنظمة أن تسعى إلى الفصل بين روسيا وأوكرانيا في هذا النزاع. وبالمناسبة، هذا أمر غير موجود في اتفاقات مينسك أيضا.

برز في الآونة الأخيرة فصل جديد في جلسات مجلسنا في شكل حواراتنا مع صديقنا كريستوف هويسغن، الممثل الدائم لألمانيا، الذي كرس جزءا كبيرا من بيانه لمخاطبتي. وتسعدني مبادرته، وأود أن أعلق على بعض الملاحظات التي أدلى بها. بادئ ذي بدء، وبفضل اعترافه بنفسه، علمنا اليوم أنه أحد واضعي اتفاقات مينسك. والآن، فإننا نعلم على الأقل من الذي يتعين مساءلته. لقد قال صديقي كريستوف، وربما كانت زلة لسان فرويدية، إن روسيا استولت على مينسك في عام ٢٠١٥. إنني أعلم أن روسيا استولت على برلين، لكن هذا الأمر حدث منذ وقت بعيد، وقبل ذلك، حررنا مينسك. ولكن في عام ٢٠١٥، لم نكن في مينسك ولم تكن لدينا نية أن نكون هناك. فهي مكان يقطنه أصدقاؤنا وإخواننا وحلفاؤنا. ونحن بالتأكيد لا نعترم الاستيلاء على أي شيء أو غزو أي مكان. فتلك ليست الكيفية التي ندبر الأمور بها. إن التدخل هو الكيفية التي يدبر زملاؤنا الغربيون الأمور بها، وهو أمر نشهد مثلا واضحا عليه اليوم في أحد بلدان أمريكا اللاتينية.

وسلامته الإقليمية. ولم نتلق أي رد. ونحن نهتم بشعبنا، فيما تبعث روسيا برسالة واضحة إلى جميع جنودها الذين يحاربون في أوكرانيا مفادها أنها لن تفعل أي شيء من أجل إعادتهم إلى الوطن. إن مصير ثلاثة أوكرانيين، أسروا واعتقلوا في دونيتسك منذ قرابة أربع سنوات حتى الآن، على المحك غدا في مينسك. وأسماءهم هي بوهدان بانتوشينكو وأليكساندر كورينكوف وسيرهيلو نوندار، الذي لم تره قط ابنته البالغة من العمر ثلاث سنوات. فلنجعل جلستنا مجددة ولنوجه دعوة مشتركة إلى روسيا من أجل الإفراج عنهم.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل الاتحاد الروسي الإدلاء ببيان آخر.

السيد نينزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود بطبيعة الحال أن أعلق على بعض الملاحظات التي استمعنا إليها هنا اليوم. ولن أدخل في جدال مباشر مع زميلي الأوكراني، لكنني سأشير فحسب إلى أنه كلف نفسه الكثير من العناء لتصوير الجيش الروسي على أنه أحد أطراف النزاع، عوضا عن الانفصاليين في منطقة دونباس. وهو نهج مراوغ ولكن فعال لأن الحديث عن كيف أن الجيش الروسي شارك في النزاع يمثل وسيلة لربط روسيا بعدم تنفيذ اتفاقات مينسك. وبوسعي إدراك ما فعله في هذا المقام، وسأعود إليه مرة أخرى. ولكن ممثل أوكرانيا لم يقل شيئا عن عدم تنفيذ كييف للنقطة تلو الأخرى من اتفاقات مينسك، وسأعود إلى ذلك أيضا.

وللأسف، لم نسمع شيئا جديدا اليوم، إنما نفس الشعارات المملة التي ما برحنا نسمعها لسنوات الآن. وهذا أمر محزن لأننا أضعنا الجانب الأكبر من وقت بياننا على ذلك. وعلى الرغم من ذلك، ما زال المجلس على استعداد للقيام بأي شيء للتغطية على من صنائعه مهما فعلوا. روسيا، روسيا، روسيا، وروسيا - وروسيا - ذلك عمليا كل ما سمعناه اليوم. وحتى أوكرانيا لم تُذكر بالكاد - وفي سياق اتفاقات مينسك - ولم يُشر أحد تقريبا

والاقتصادية والإنسانية وغيرها من المجالات، ولكن أخشى أن نبقى هنا طوال الليل.

أشار شخص ما اليوم إلى مذكرة بودابست، التي تتعلق بالاتفاقات بشأن تخلي أوكرانيا عن الأسلحة النووية التي بقيت في إقليمها بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق. وهي تحدد التزامات جميع البلدان الأطراف في المذكرة بالامتناع عن استخدام الأسلحة النووية ضد أوكرانيا والامتناع لجميع مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونحن ملتزمون بتلك الواجبات التزاما كاملا. ولكن مذكرة بودابست لا تتضمن التزاما أو اتفاقا على دعم الانقلابات غير الدستورية أو الاستيلاء العنيف على السلطة، وهي أمور تحظرها بوضوح مبادئ منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وبالمناسبة، فإننا نعترف باستقلال أوكرانيا وسلامتها الإقليمية، وهو أمر جرى التشكيك فيه ضمنا اليوم.

وينبغي لأوكرانيا ألا تلوم إلا نفسها على حقيقة أن شبه جزيرة القرم انفصلت عنها في آذار/مارس ٢٠١٤. وربما لكانت الحالة هناك أسوأ بكثير مما هي عليه اليوم في منطقة دونباس لو أنها لم تفعل ذلك. وبصفة عامة، فإنه من المثير للضحك الاستماع إلى قصص عما يدور في شبه جزيرة القرم من أناس لم يسبق لهم أن زاروها قط، وإلى كلامهم الحافل بالمواعظ بشأن تردي الوضع ومعاناة سكانها، وهو ما تكلم عنه في وقت سابق زميلي البريطاني. وأعتقد أنه ليس بوسعنا حتى أن نُخمن مدى بعد كلامه عن الحقيقة. ونحن ندعوه إلى القيام بزيارة. وسيكون الناس سعداء برؤيته. كما أكد أننا لا نسمح لبعثات الرصد بدخول القرم. وهذا غير صحيح أيضا. فقد دعونا الأمم المتحدة مرارا إلى إيفاد بعثات إلى القرم وأعلننا استعدادنا لاستقبال أي بعثة من هذا القبيل في حالة استيفاء الشروط القانونية اللازمة.

وأود أن أعرف ما هي المجالات التي رأى فيها العديد من أعضاء المجلس التزام أوكرانيا بتنفيذ اتفاقات مينسك، وباستخدام أي مجهر أو عدسة مكبرة من تلك التي يستخدمها

وسواء عن قصد أو دون قصد - وأنا أميل إلى الأولى - حاول صديقي كريستوف جاهدا إقحام روسيا في بيانه سواء كان ذلك الأمر في محله أم في غير محله. وحتى عندما كان يتكلم عن إصلاح جسر، بدا الأمر كما لو كان يتعين على أوكرانيا أن تتفق مع روسيا بشأنه. وقال صديقي كريستوف إن اقتراحنا استصدار قرار من مجلس الأمن هو دعابة. وأود أن أذكره بأنه دعابة ناقشها الرئيس بوتين مع المستشارة ميركل. وقد أضفنا إلى الولاية المقترحة للبعثة المشار إليها في القرار، بناء على طلبها، مهمة حماية بعثة الرصد التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ليس على خط التماس فحسب، ولكن أيضا أثناء تنقل أعضائها في جميع أنحاء المنطقة.

لقد قيل الكثير اليوم عن احتلال روسيا لدونباس ووجود الجيش الروسي هناك. وأمطرنا الممثل الدائم لأوكرانيا اليوم بإحصاءات في هذا الصدد. وأود أن أغتنم فرصة حضور السيد أبابان والسيد سايديك هنا - حسنا، ليس هنا، ولكن معنا - لأسألها عما إذا كانوا قد رأوا الكثير من القوات الروسية في دونباس، وعما إذا كانا على علم بالأرقام التي تشاطرها معنا اليوم ممثل أوكرانيا، وعما إذا كان بمقدورهما تأكيدها. كما سمعنا الكثير اليوم عن سحب الأسلحة الثقيلة. وفي مرحلة ما، تم التوصل إلى اتفاق بوساطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا يقضي بأن يبدأ الفصل بعد أول سبعة أيام من الهدوء على خط التماس. ومرت عشرات من الأيام الهادئة على خط التماس، كما أكدت بعثة المنظمة. إذن، امضوا وقولوا للجانبين، افصلوا. وعندئذ، يقول زملاؤنا الأوكرانيون "لا، إن الأعداد لدينا مختلفة. وكانت هناك انتهاكات". وبالتالي، استمر الأمر حتى يومنا هذا. وبوسعنا التشكيك في العديد من الجوانب الأخرى، بما في ذلك دور أوكرانيا في مجموعة الاتصال الثلاثية وأفرقتها الفرعية. وبوسعنا التكلم عن الكيفية التي تُخرب بها العمليات السياسية

في بيانه، فأود أن أذكر زميلي بأنه عندما كنت سفيرا في موسكو في عام ٢٠١٢ خلال أحر انتخابات أوكراينية أجريت أثناء عملي هناك، أدلى ١٢ ٠٠٠ مواطن أوكرايني بأصواتهم في جميع أنحاء روسيا. وفي عام ٢٠١٤، انخفض العدد إلى ١ ٢٠٠ شخص. ولذلك، فإنني أتساءل عن الملايين الذين ذكرهم. وفيما يتعلق بسكان منطقة دونباس وعددهم ٤ ملايين شخص، والذين لن يتمكنوا من التصويت في الانتخابات الرئاسية، فإنه ربما يمكنهم التصويت إذا كان يريد أن يصوتوا كما فعل الناس في القرم تحت تهديد السلاح الروسي. حسنا، فلماذا لا نسمح للمواطنين الأوكرانيين في القرم وعددهم ٢,٢ مليون نسمة بالمشاركة والتصويت في الانتخابات؟ وعندها، فإننا سنكتشف مدى الدعم فعلا.

أخيرا، وباختصار، أود أن أقتبس من أحدث المواضيع المنشورة صحيفة "نيزافيسمايا غازيتا" الروسية أمس، وهو مقال بقلم السيد فلاديسلاف سوركوف، الذي أعتقد أنه معروف جيدا، على الأقل حول هذه الطاولة. لقد كتب يقول:

"بعد الانحدار من مستوى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى الاتحاد الروسي، توقفت روسيا عن السقوط وبدأت في التعافي واستعادت مركزها الطبيعي والممكن الوحيد بوصفها جماعة أمم عظيمة آخذة في التوسع وفي الاستيلاء على الأراضي".

وأعتقد أن أوكرانيا ربما لا تكون آخر بلد في تلك القائمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): طلب ممثل ألمانيا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

للمط

السيد هويسغن (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): استمعت إلى مناقشات من كل من السفير الأوكراني وزميلنا الروسي - اللذين تحدثا باستفاضة - للمطالبة بأخذ سكان دونباس وعددهم ٤

تجار الجوهرات؟ إنه لغز. وبطبيعة الحال، فإن هذه هي المزحة الحقيقية. وهم لا يريدون سماع أو الاستماع إلى ما يقال. ما هي الالتزامات والأحكام المنصوص عليها في اتفاقات مينسك التي يُفترض أن تنفذها روسيا؟ وأحث أعضاء المجلس مرة أخرى على إعادة قراءة اتفاقات مينسك. وإذا كان بوسعهم التحرر من فكرة أن من يعيشون هناك هم من القوات العسكرية الروسية وليسوا سكان دونيتسك ولوغانسك، وإذا كان بوسعهم حذف ذلك، فسيرون بوضوح أن من لا ينفذون اتفاقات مينسك هم نفس أطرافها.

ونحن على استعداد للاحتفال بأي ذكرى سنوية يُطلب منا الاحتفال بها، وسيكون لدينا أيضا ما نقوله حينئذ. وآمل أن نتاح لنا الفرصة للحديث عن ذلك مرة أخرى. وكما قلت في بداية الجلسة، يسعدنا أن نستفيد من أي فرصة لمناقشة الحالة في أوكرانيا وأعتقد أن الحياة ستتيح لنا تلك الفرص.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوكرانيا، الذي طلب الإدلاء ببيان آخر.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): لم أستمع أنا أيضا إلى شيء جديد في البيان الذي أدلى به زميلي الروسي، باستثناء القليل جدا من الأشياء. أولا، يسعدني للغاية أن تصبح مسألة القرم مرة أخرى جزءا من مناقشات مجلس الأمن. وهذه هي المرة الأولى التي لا أسمع فيها زميلي يقول إن القرم لا تمثل مشكلة. وإنه لأمر طيب أن ناقش هذه المسألة. والاستثناء الآخر الذي نسيت أن أذكره في بياني الأول هو أن لغة الوفد الروسي الخطابية تضمنت عنصرا جديدا ولا شك في أن ذلك هو موضوعهم المفضل الجديد، ألا وهو، الانتخابات الرئاسية المقبلة في أوكرانيا. وفي بعض الأحيان، أظن أن نتائج الانتخابات الرئاسية في أوكرانيا أهم للروس حتى من نتائج انتخاباتهم. أما بالنسبة لملايين الأوكرانيين الذين يعيشون في روسيا والذين سيُحرمون من حقهم في التصويت والذين ذكرهم الممثل الروسي

وقصف وغير ذلك من الانتهاكات لوقف إطلاق النار. وفي هذا الصدد، فإنني لا أود الإدلاء بأي تعليقات، تتجاوز نطاق تقاريرنا، لأن التقارير تستند إلى حقائق مثبتة، وأفرقتنا تقوم بدوريات وترصد وتعد التقارير. ولهذا السبب، بدلا من تقديم ملاحظات محددة وملموسة، أود الإشارة إلى تقارير بعثة الرصد الخاصة.

وفي هذا الصدد، تلقينا تقارير عن أشخاص يرتدون الزي الرسمي يدعون أنهم من الاتحاد الروسي وبلدان أخرى، فضلا عن المرتزقة. وقد أبلغت بعثة المراقبة الخاصة عن ملاحظاتها على المركبات التي تحمل أعلاما روسية، ولكنها لم تحدد أصلها.

ويجب أن أقول أنه من أجل تفادي أي سوء فهم، لم ترد أي إشارة في هذه التقارير إلى الوحدات العسكرية. وأنا أشير إلى التقارير ولا أقدم أي ملاحظة أو حكما بشكل شخصي. وهذه هي العناصر التي أبلغنا عنها على مدى أربع أو خمس سنوات. فهي ليست جديدة وكررتها البعثة في عدة مناسبات.

رُفعت الجلسة الساعة ١٥/٥٠.

ملايين شخص في الاعتبار. وعودة إلى ما ذكره بعض مقدمي الإحاطات الإعلامية، ولا سيما بشأن المسائل الإنسانية، في وقت سابق، لماذا لا يمكن للطرفين القيام بشيء عملي بأن يوجها، عقب هذه الجلسة، رسالة إلى بلديهما يقولان فيها إنهما عازمان، خلال اجتماع مجموعة الاتصال الثلاثية بحضور السفير سايدريك غدا، على العمل من أجل إصلاح الجسر في سانيتسيا لوهانسكا. وإذا كان بوسعهما القيام بذلك الشيء فحسب - التواصل هناك وإصلاح الجسر، وهو أمر أعتقد أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر مستعدة للقيام به فورا - وإبداء بعض الالتزام السياسي والتعاطف تجاه السكان، فإننا سنكون قد أجزنا شيئا فعلا خلال الساعات الثلاث هذه.

**الرئيس (تكلم بالإسبانية):** أعطي الكلمة الآن للسيد أباكان للرد على تعليقات ممثل الاتحاد الروسي.

**السيد أباكان (تكلم بالإنكليزية):** إن المسألة التي أُثيرت تُعالجها التقارير اليومية والأسبوعية لبعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وإذا طالع المرء تقارير البعثة تلك، فيمكنه أن يجد روايات عن أنشطة غير مشروعة ومعارك